بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

على الرغم من أنَّ كتاب (التفكير العلمي) للدكتور فؤاد زكريا يُعَدُّ من أوائل الكتب التي ظهرت وهي تعنى بكل ما له صلة بـ(التفكير العلمي) إلا أنَّ مؤلفه لم يعنَ فيه بوضع تعريف جامع مانع لهذا النوع من التفكير ، بل اكتفى ببدء الحديث عن هذا التفكير بذكر أبرز سماته وهي (التنظيم) ، فقال : ((بل إنَّ ما نودُّ أن نتحدَّثَ عنه إنَّما هو ذلك النوع من التفكير المنظم))[١].

وحاول الدكتور أيمن الجندي أن يستقي من كلام الدكتور فؤاد زكريا مفهوماً مؤطراً لمصطلح التفكير العلمي فذهب إلى القول : ((ليس المقصود بالتفكير العلمي هو بحث العلماء في مسألة متخصصة باصطلاحات ورموز متعارف عليها بينهم ، بل المقصود هو التفكير المنظم المبني على مبادئ واضحة قابلة للتكرار والذي يمكن أن نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية ... بعبارة واحدة هو العقلية العلمية التي يمكن أن يتَّصف بها الإنسان العادي ولو لم يكن يعرف نظرية علمية واحدة))[٢] .

وإذا كان الباحثون في مناهج البحث العلمي يرون أنَّ التفكير هو النشاط الذي يقوم به الفرد بغية الوصول إلى حلِّ المشكلات التي تواجهه[٣] ، فإنَّ السمة التي تجعل من هذا النشاط علميّاً هو التنظيم فمتى كان النشاط العقلي الذي يمارسه الإنسان بغية حلِّ المشكلات التي تعترضه منظَّماً سمَّينا هذا النشاط تفكيراً علميّاً .

---

[١] **التفكير العلمي ٥ .**
[٢] **ينظر : مقالة الدكتور أيمن الجندي التي لخَّص فيها كتاب الدكتور فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، والمنشورة على الشبكة الدولية في موقع : منتديات القصة العربية www.arabstory.net**
[٣] **ينظر : مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق ، ليحيى إسماعيل نبهان ٤٣ .**

ويستند (التفكير العلمي) إلى سلسلة من الخصائص المنهجية ، التي لا بُدَّ أن يتَّصف بها تفكيرٌ ما حتى يصحَّ وصفه بأنَّه (تفكيرٌ علميٌّ) ، وحدَّدها قسم من الدارسين بما يأتي[١] :

١- التراكمية .
٢- التنظيم .
٣- البحث عن الأسباب
٤- الشمولية واليقين
٥- الموضوعية
٦- التماسك

وكانت أولى تلك الخصائص التي بيَّنها الدكتور فؤاد زكريا هي : التراكمية ، التي تَنُصُّ على أنَّ العلم لون من ألوان النشاط الانساني لا يمكن أن يثبت على حالٍ واحدةٍ لا يفارقها فيغدو صورة مستقرةً ثابتةً هي اليوم على الوضع الذي كانت عليه أمس ، وستبقى دون تغيير غداً ، بل إنَّ المعرفة العلمية في تزايد مستمر ونموٍّ متصل وهي من أجل ذلك توصف بأنها نسبية ؛ لأنها لا تكُفُّ عن التطور والتغير ، فإذا بدا العلم في يومٍ ما ثابتاً أو أنه قد وصل إلى رأي نهائي فإنه سرعان ما يصيبه التغيير والتبديل لِما يطرأ عليه من ظواهر تبعثه على تغيير آرائه السباقة[٢] .

وقد نصَّ الباحثون على أنَّ التراكمية في العلم تسير في اتجاهين متلازمين ، هما[٣] :

الاتجاه الأفقي: وفيه يبحث العلم في ظواهر جديدة لم يكن قد بحثها في ما مضى، ولم تدخل قبلُ في نطاق دراسته .

والاتجاه العمودي : وفيه يتعمق العلم في بحث الظواهر التي تقع في نطاق دراسته ، ويقدم تحليلاً أكثر اتساعاً وشمولاً من ذي قبل[١] ، حتى تبدو الظاهرة

---

[١] ينظر : التفكير العلمي ١٧،٢٧، ٣٧،٤٦ ، والأصول – دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، للدكتور تمام حسان ١٣ ، وفصول في التفكير الموضوعي (كتاب نشرت منه فصول في موقع : منتديات طلبة الجامعة العربية المفتوحة www.aoua.com) .

(٢) ينظر : التفكير العلمي ١٩ .

[٣] ينظر : التفكير العلمي ١٩-٢٢ .

المدروسة إبَّان نشأتها شيئاً ضئيلاً إذا ما قورنت بصورتها حين يقطع العلم زمناً طويلاً في بحثها ودراستها والتعمق في تحليلها .

وقراءة خصيصة التراكمية في الدرس النحوي العربي من خلال سمة التراكمية – المشار إليه آنفاً – في التفكير العلمي تسلم الباحث – من غير عناء – إلى نتيجة واضحة وهي أنَّ (التراكمية) باتجاهيها الأفقي والعمودي قد تمثلت في هذا الدرس اللغوي واتضحت فيه اتضاحاً لا يدع مجالاً لشكٍّ أو تردد ، ولا بأس من إيراد بعض الأدلة التي توضح هذه القضية في ذهن القارئ وتدعوه إلى الإيمان بتوفر خصيصة التراكمية في النحو العربي.

أما فيما يتصل بالتراكم الأفقي للمباحث النحوية فإنَّ دراسة نشأة النحو العربي والنظر في المباحث التي برزت إبان تلك النشأة ومقارنتها مع ما انتهت إليه الدراسة النحوية في كتاب سيبويه تكشف عن شيءٍ غير قليل من ازدياد الظواهر النحوية المدروسة على مرِّ السنين .

وفي ما له صلة بالنشأة فعلينا أن نعلم أولاً أنَّ المعرفة النحوية قد بدأت على نحو عملي تطبيقي على ألسنة العرب سليقة دون أن تستند إلى أصول وقواعد علمية مدونة ، ولكنَّ هذه الممارسة العملية للسليقة النحوية اكتسبت شيئاً من التنظيم حين ارتبطت بأول نص وأهمه عرفه العرب وهو القرآن الكريم ، فغدت قراءة القرآن وكتابته نشاطاً لغوياً بارزاً في العصر النبوي لفت انتباه العرب إلى الشكل اللغوي الذي يجب أنْ يحتذى[٢] ، وليس من المبالغة في شيء الادعاء بأن النظر في أواخر الكلمات وإدراك ما يعتري تلك الأواخر من تباين وتنوع من موضع إلى آخر قد بدأ منذ عصر متقدم من زمن الخلفاء الراشدين .

ويرجح أحد الباحثين المعاصرين أن يكون العصر الذي وقع فيه الأمر بهذا التعلم هو عصر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ [٣] ؛ لأن الأمر بتعلم العربية

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢) ينظر : أبحاث في العربية الفصحى ، د. غانم قدوري الحمد : ٢٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٣٨ .

قد برز في عهد عمر ﷺ أكثر منه في عهد غيره[١] ، ومن ذلك ما جاء في قوله : ((تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة))[٢] .

ولا ننسى هنا ما ذكرناه أولاً من أن هذه المعرفة اللغوية لم تكن معرفةً علمية مستندة إلى نصوص أو قواعد مدونة ، ولكنها تمثل الارهاصات الأولى لنشأة النحو العربي أو البحث في تفسير النظام الخاص بالجملة العربية .

ولم تدم مرحلة المعرفة هذه القائمة على السليقة والمشافهة طويلاً إذ يبدو أنه قد جدَّ في الحياة الاسلامية مبكراً ما دعا إلى شيء من التدوين والتثبيث ، وقد كان اللحن ، ولاسيما اللحن في قراءة كتاب الله ﷻ الباعث الرئيس لظهور بوادر التدوين والتأليف في النحو العربي ، وهذا ما تنص عليه الكثير من الروايات في الكتب القديمة[٣] ، ويؤكده عدد من الدراسات الحديثة[٤] .

وتكشف لنا كتب القدماء طبيعة هذا الذي عُدَّ أول ما دُوِّنَ في النحو العربي ، وتبين أن نقط أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) للمصحف الشريف يمكن أن يمثل المرحلة الأولى لظهور التدوين في الدرس النحوي عند العرب لِما يمثله هذا النقط من إدراكٍ قائم على معرفة حركات الكلمات ومنها حركات أواخرها ومدى تأثُّرها بموقع الكلمة في الجملة ، وكانت محاولة أبي الأسود ((هي البداية التي لا جدال حولها للنحو))[٥] .

وإذا غضضنا الطرف عن الروايات القديمة التي تسندها كتب التراجم إلى أبي الأسود الدؤلي والتي تتحدث عن أوائل الأبواب النحوية المدونة ونظرنا إلى مضمونها فسنكتشف بساطة تلك الموضوعات وقلتها ، من ذلك ما روي عنه أنه قال : ((دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣-٣٥ .

(٢) ينظر : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي : ٢٤ ؛ وطبقات النحويين واللغويين ،لأبي بكر الزبيدي : ١٣ ؛ وأبحاث في العربية الفصحى : ٣٤ .

(٣) ينظر : نزهة الالباء في طبقات الادباء ، لأبي البركات الانباري : ١٨-٢١ .

(٤) ينظر : من تاريخ النحو ، سعيد الافغاني : ٢٦-٢٧ ؛ والاصول ، د. تمام حسان : ٢١-٢٣ .

(٥) الأصول : ٢٣ .

الحمراء (يعني الأعاجم) فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب (الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبئ به ، والحرف ما جاء لمعنى) ، وقال لي : أنحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أنَّ الاسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم))[١] .

فإذا أخذنا مضمون هذه الرواية وتجاوزنا الان البحث في صحتها ، وصدق اسنادها إلى علي بن ابي طالب ﷺ فإنها تحكي لنا أن نشأة النحو العربي كانت متماشية مع منطق التفكير العلمي ، ومتساوقة مع ميلاد أي علم من العلوم ، الذي يكون – بادئ ذي بدءٍ– عبارة عن ملاحظات أو معلومات أولية تسجل وتكون عرضة للتوسع والزيادة .

ثم إننا إذا نظرنا إلى ما وصل إليه الدرس النحوي في كتاب سيبويه – مثلا – أي : بعد مرور ما يقرب من قرن ونصف من الزمان على ظهور أعمال أبي الأسود في نقط المصاحف وقارَنَّا العَمَلين فسنكتشف أنَّ خصيصة التراكم الأفقي قد تمثلت في النحو العربي تماثلاً واضحاً لا لبس فيه ، وهذا يعني توفر خصيصة من خصائص التفكير العلمي في هذا الدرس اللغوي العريق .

أما التراكم في الاتجاه العمودي الذي يعني التعمق في دراسة الظواهر العلمية فإن تلمُّس آثار هذا الاتجاه في المباحث النحوية أمر لا يعسر الحصول عليه ، والموازنة الأولية بين دراسة تقسيم الكلم في العربية إلى اسم وفعل وحرف عند سيبويه[٢] – مثلاً – ودراسة هذا الموضوع عند رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحه للكافية[٣] ، تكشف إلى أي حدّ بلغ التعمق في تحليل الظواهر النحوية المدروسة .

فسيبويه لم تزد دراسته لهذا الموضوع عن تقرير حقيقة أنَّ (الكلم) في العربية تقسم على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[٤] ، ثم ضرب أمثلة على هذه الأقسام ، وبين اقسام الأفعال في العربية ،

---

(١) نزهة الالباء : ١٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٢/١ .

(٣) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ١١/١ وما بعدها .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٢/١ .

مشيراً إلى المصادر بضرب أمثلة عليها ، وهو حديث ناتج عن استقراء واضح لكلام العرب .

أما رضي الدين الاستراباذي فقد بدأ دراسة هذا الموضوع بذكر تعريف الكلمة ، واشتقاقها ، وبيان على ماذا تطلق في اللغة ، وبيان الفرق بين (الكلمة) و (الكلام) . ثم بيان أقسامها ، وتقدم الادلة التي تثبت انحصار اقسامها بثلاثة : الاسماء والافعال والحروف[١] ، وهذا كله تعمق في دراسة هذا الموضوع ، لم يكن الدرس النحوي على عهد به في عصر سيبويه مثلاً ، فهذا انموذج يحكي لنا ظهور خصيصة رئيسة من خصائص التفكير العلمي في النحو العربي وهي خصيصة التراكم باتجاهها العمودي .

وقد أثبت الدكتور حسن خميس الملخ في كتابه (التفكير العلمي في النحو العربي) كيف أنَّ هذا الدرس قد تمثَّلت فيه مناحي التفكير العلمي وأسسه وطرائقه ، وقد كان كتابه هذا مساحة واسعة للبرهنة على قيام الدرس النحوي العربي على أسس علمية ومنهجية رصينة[٢] .

وإذا كانت (التراكمية) قد وجدت في الدرس النحوي العربي بشقيها الأفقي والعمودي ، فما قصة هذا البحث وما وجهته ؟

إن الغاية من هذا البحث هو التحقق من فرضيةٍ أزعمها ، أدَّعي فيها القول إنَّ النظر والتأمُّل في طبيعة العلاقة بين الدرس النحوي والقراءات القرآنية قد تكشف شيئاً من مفارقة روح التفكير العلمي أو خصائصه في منهج البحث العلمي عند النحويين العرب ، لاسيَّما في ما له صلة بخصيصة (التراكمية) التي نُقِرُّ بادئ ذي بدء بوجودها في مساحة واسعة من التراث النحوي ، ولكن يبدو أنه قد ظهر في هذا الدرس ذي التراث العريض محطات أو مواقف يمكن أن نقول فيها إنها قد فارقت أساساً من أساسيات التفكير العملي وهو التراكمية .

ولا أُريد الاطالة بعرض هذه المقدمة ، أو الاسهاب في القاء الفرضيات فالصفحات القادمة كفيلة بعرض الحقائق واقرار النتائج التي تتماشى مع الدراسة الموضوعية لهذه القضية إن شاء الله .

وقد قُسِّمَت أفكار هذه الدراسة وقضاياها على المباحث الآتية :

المبحث الأول : الموقف النظري للنحويين من القراءات القرآنية .

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ١١/١ وما بعدها .

[٢] صدر هذا الكتاب عن دار الشروق – عمان / الأردن ط(١) ٢٠٠٢م .

المبحث الثاني : موقف النحويين من القراءات القرآنية في دراساتهم التطبيقية .

المبحث الثالث : موقف النحويين من القراءات القرآنية – قراءة نقدية وتفسيرية .

المبحث الأول

الموقف النظري للنحويين من القراءات القرآنية

المطلب الأول : مفهوم القراءات القرآنية

يقرر الامام بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) حقيقة مهمة في كتابه (البرهان في علوم القرآن) يفرق على أساسها بين (القرآن) و (القراءات القرآنية) ، فيقول : ((واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المُنزل على محمد ﷺ للبيان والاعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[١] .

وهذه التفرقة على ايجازها تقرر في أذهاننا حقيقة مهمة وهي أن طريقة نطق ألفاظ القرآن الكريم وكتابتها والاختلاف المنبثق عن تعدد طرق النطق هذه هو المفهوم المستخلص لمصطلح القراءات القرآنية ، وهذا الاختلاف لا يمس الايمان بمصدر هذه القراءات ؛ لأنها جاءت وشرعت بوحي إلهي على نحو ما سنرى في بعض الروايات القادمة ، ولا تمس نظمه وإعجاز بلاغته .

وإن نشأة القراءات القرآنية قد جاءت إثر ملابسات تاريخية ومشكلات رئيسة واجهها المجتمع المسلم في عصر النبوة فجاءت القراءات أو السماح بتنوع صور نطق ألفاظ النص القرآني حلا لتلك المشكلات .

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣١٨/١ .

فنحن نعلم أن القرآن الكريم نزل بلهجة قريش الحجازية ، يشهد لذلك ما جاء في (صحيح البخاري) من أن عثمان بن عفان ﷺ ، لمّا أمر القرشيين الذين تولوا نسخ المصحف الشريف خاطبهم قائلاً : ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإن القرآن نزل بلسانهم ففعلوا))[١] .

وقد واجهت طوائف من المسلمين في زمن رسول الله ﷺ مشقة واضحة بسبب محاولة قراءة القرآن الكريم على لسان قريش ، لذلك جاءت رخصة التعدد في نطق ألفاظ القرآن الكريم المعروفة برخصة الأحرف السبعة حلاً لتلك المعضلة ، وقد روي عن عبدالله بن عباس ﷺ ما يؤكد هذه الحقيقة حين قال : ((ان النبي ﷺ كان يُقرئ الناس بلغة واحدة ، فاشتدَّ ذلك عليهم ، فنزل جبريل فقال : يا محمد ، أقرئ كل قوم بلغتهم))[٢] .

وقد احتفى المسلمون بهذا التعدد في صور نطق ألفاظ القرآن ورووا الكثير منه جيلا بعد جيل ، وحين فَصَل بينهم وبين عصر النبوة فاصل زمني طويل صار أمر قبول تلك الصور النطقية المتعددة موكولا إلى صحة الرواية ، فوضع علماء المسلمين الشروط والمعايير الدقيقة لقبول هذه القراءات الموافقة لتلك الشروط أو المعايير أو رفض ما خالف عليه منها .

وقد اصطلح علماء المسلمين على تسمية القراءات التي توافق الشروط المتفق عليها بـ (القراءات الصحيحة) وعلى تسمية القراءات التي تخالف تلك الشروط بـ (القراءات الشاذة) .

والحقيقة البارزة في المباحث القرآنية تُبين أن جمهور العلماء نصوا على أن (القراءة الصحيحة) هي ما اجتمعت فيها ثلاثة شروط[٣] :

١- صحة سندها إلى رسول الله ﷺ .

---

(١) صحيح البخاري ٢٢٤/٦

(٢) المرشد الوجيز ، لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل : ٩٥ ، (نقلاً عن : محاضرات في علوم القرآن ١٠٨) .

[٣] ينظر : الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ هـ) ١٨ ، والنشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ٩/١

٢- موافقتها لرسم المصحف الذي كُتب في زمن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ .

٣- موافقتها للعربية ولو بوجه من الوجوه .

وإذا فقدت أي قراءة قرآنية شرطا من هذه الشروط عُدت (قراءة شاذة) ، قال الشيخ موفق الدين الكواشي (ت٦٨٠هـ) : ((كل ما صح سنده واستقام مع جهة العربية ، ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو من السبع المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين ... ومتى فُقِدَ واحدٌ من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة ، ولا يُقرأ بشيء من الشواذ . وإنما يذكر ما يذكر من الشواذ ليكون دليلا على حسب المدلول عليه أو مرجحاً))[١].

وقد ساد في الدراسات القرآنية أن القراءات التي انطبقت عليها الشروط السابق ذكرها هي سبعة ، سُمِّيَت بالقراءات الصحيحة ، وهي[٢] :

١-قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ) قارئ أهل الشام .

٢-قراءة عبد الله بن كثير (ت١٢٠هـ) قارئ مكة .

٣-قراءة عاصم بن أبي النجود (ت١٢٨هـ) قارئ الكوفة .

٤-قراءة ابي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قارئ البصرة .

٥-قراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) قارئ الكوفة .

٦-قراءة نافع بن عبد الرحمن بن ابي نعيم (ت١٦٩هـ) قارئ المدينة .

٧-قراءة علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) قارئ الكوفة .

ثم أضاف علماء آخرون ثلاث قراءات إلى هذه السبعة ، وجدوا أنها تنطبق عليها شروط القراءة الصحيحة ، فصارت القراءات القرآنية المتعارف عليها عند العلماءِ أنها صحيحة عَشْرَةً ، وهذه الثلاثة هي[١] :

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٣١/١ ، وينظر : النشر في القرءات العشر ٩/١ .

(٢) ينظر : التيسير في القراءات السبع للداني : ٢١-٢٥ ؛ محاضرات في علوم القرآن : ١٣١ .

٨-قراءة ابي جعفر القارئ (ت١٣٠هـ) شيخ نافع في القراءة .

٩-قراءة يعقوب بن اسحق الحضرمي (ت٢٠٥هـ) تلميذ أبي عمرو بن العلاء .

١٠-خلف بن هشام (ت٢٢٩هـ) أخذ القراءة عن تلامذة حمزة .

واصطلح العلماء على تسمية القراءات التي لا تتوافر فيها الشروط الثلاثة المارُّ ذكرها بالقراءات الشاذة ، ومنها[٢] :

١-قراءة محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي (ت١٢٣هـ) .

٢-قراءة عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت١٤٩هـ) .

وقد سار هذان القارئان السير على قياس العربية في اختيارهما دون مراعاة صحة السند ، أو موافقة خط المصحف لذا عُدت قراءتاهما شاذتين[٣] .

٣-قراءة محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم (ت٣٥٤هـ) ، وقد التزم في اختياره ما صح في العربية ويوافق خط المصحف دون نظر إلى صحة السند ، ولذلك عُدت قراءته شاذة[٤] ، وغير هذه القراءات كثير ، إذ العبرة بعدم تحقق الشروط السابقة كلها في القراءة .

المطلب الثاني : موقف النحويين من القراءات القرآنية

قراءة في المقولات النظرية

يستند النحويين في تقرير قواعدهم إلى جملة من مصادر الاحتجاج ، ولا شك أن القرآن الكريم هو في مقدمة أصول الاحتجاج هذه ، إذ لم يختلف النحويون قديماً وحديثاً في أن هذا النص الكريم هو أبلغ نص ، وأعلى النصوص العربية فصاحة .

---

(١) ينظر : الكنز في القراءات العشر ، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي : ١١١/١ وما بعدها .

(٢) ينظر : أبحاث في علوم القرآن : ٥٥ وما بعدها .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥-٥٦ ، ٥٦-٥٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٩ .

وتلمس مواقف النحويين من مصادر الاحتجاج عموماً يمكن أن يستخلص من طريقين :

الأول : مقولاتهم النظرية المبثوثة في كتبهم وأبحاثهم .

الثاني : طريقة تعاملهم مع هذه المصادر في أثناء تقعيدهم القواعد وتحليلهم للظواهر اللغوية المختلفة .

وفيما له صلة بالقراءات القرآنية فإن الباحث لا يعدم أن يجد نصوصاً هنا أو هناك تكشف لنا الموقف النظري الذي تبناه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأزمانهم من هذه القراءات التي هي في حقيقتها طرق متباينة للنطق بألفاظ النص القرآني الكريم .

وقد كان ابرز تلك الآراء أو المواقف النظرية هي :

ما جاء في قول سيبويه : ((فأما قوله ﷻ ﴿ □✍↗📁 ✍✸✡ⓘ 🔒 ★☒🗲⇔↗✇ ⌘🖂■🖬🖂◑✡⬂□🕓➔❍ ◑♦⑨🖂❻◉☜ ﴾ [القمر: ٤٩] ، فإنَّما هو على قوله : زيداً ضرْبتُهُ ، وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت ١٧] ، إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السُّنّةُ))[١] .

وقال الفراء (ت٢٠٦هـ) : ((اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه))[٢] .

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) : ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أُفضل إعراباً على إعرابٍ في القرآن ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى))[٣] .

---

(١) الكتاب : ١٤٨/١ .

(٢) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : ١١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ٨٧/٤ .

وقال الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) : ((قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك))[١] .

وقال أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) ، متحدثاً عن ضروب القراءات القرآنية ، ومدافعاً عن القراءات الشاذة : ((وضرباً تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً ، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها ، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه ووراءِهِ ، ولعله أو كثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ، نعم وربما كان فيه ما تُلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قَدَمُ إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وماكَنَهُ عليه ، وراده إليه ، كابي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبُوذ ، وأبي بكر بن الحسن بن مِقْسم ، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها ، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها ، ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم ، او تسويغاً للعدول عما أقرته الثقات عنهم ، لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يُرى مُرى أنَّ العدول عنه إنَّما هو غضٌ منه ، أو تهمة له))[٢] .

وقال أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) : ((اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد . فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السُنةِ ، وكلام العرب ، وهذا القسم دليلٌ قطعي من أدلة النحو يفيد العلم))[٣] .

وقال العلامة جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) : ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً وقد

---

(١) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي : ١٢٩/١ .
(٢) المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ٣٢/١-٣٣ .
(٣) لمع الأدلة : ٨٣ .

أطبق الناس على الاجتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل لو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه))[١] .

وقال عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) : ((كلامه – عَزَّ اسمُهُ – أفصح كلام وابلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[٢] .

وحين تحدث الشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت١٠٩٦هـ) في كتابه (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو) عن (السماع) حدَّده قائلاً : ((والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبيه ... وكلام العرب))[٣] .

وقال العلامة محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ) : ((وأما قول ربنا تبارك وتعالى فهو أفصح كلام وأبلغه ، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[٤] .

تنشئ هذه النصوص جملة من الحقائق العلمية ذات الأدلة البارزة في دراستنا هنا، ويحسن اجمالها على النحو الآتي :

أولا : أما أولى هذه الحقائق وأبرزها فهي التي تُشير إلى أنَّ النص القرآني الكريم بقراءاته المتعددة يُعد المصدر الأول للاحتجاج عند النحويين ، وهم قد بينوا بمقولاتهم النظرية هذه أن لا فرق في الاحتجاج بهذه المادة اللغوية عند النحاة بين أن تكون القراءة تلك صحيحة تنطبق عليها شروط الصحة – التي سبق حديثنا عنها – أو أن تكون شاذة يتخلف عنها شرط او أكثر من الشروط الواجب توفرها في القراءة الصحيحة .

ثانيا : يتضح في نصوص العلماء السابقين أن النص القرآني الكريم بقراءاته الصحيحة والشاذة مادة رئيسة معولٌ عليها في الاحتجاج لها أو الاحتجاج بها ، والفرق بين الاحتجاج للقراءات القرآنية والاحتجاج بها في الدرس النحوي هو أنَّ

(١) الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٦ .
(٢) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : ٩/١
(٣) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٤٧ .
(٤) اتحاف الامجاد في ما يصح به الاستشهاد : ٧٦ .

الاحتجاج للقراءات القرآنية التماس التوجيه والتأويل لها حين يبدو عليها المخالفة الصريحة لقواعد النحو الثابتة والمستقرة[١] ، كما نجد في نص ابن جني السابق وفي محاولته الشهيرة في كتابه (المحتسب) .

أما الاحتجاج بالقراءات فهو اتخاذها مادة لتأصيل الأصول وتقعيد القواعد وتثبيتها[٢] ، وهذا ما تعترف به أغلب النصوص السابقة – كما رأينا– .

ثالثا : إذا تذكرنا نص الامام بدر الدين الزركشي – الذي نقلناه سابقاً – الذي يُفرق فيه بين (القرآن) و (القراءات) ويُقرُّ فيه بأنهما حقيقتان متغايرتان ، فإنه لابد من الاشارة هنا إلى أن بعض العلماء المتقدمين يذكر – في النصوص السابقة – لفظ (القرآن) أو (كلام الله تعالى) أو ما شابهه ، وهو يريد به (القراءات القرآنية) ، ويدل على صحة هذا الذي قلناه قول عبد القادر البغدادي : ((كلامه – عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه)) ، وما جاء في قول العلامة محمود شكري الآلوسي : ((وأما قول ربنا تبارك وتعالى فهو أفصح كلام وأبلغه . فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه)) ، أي أن هؤلاء العلماء لم يأخذ في حسبانه تباين الدلالتين (القرآن) و(القراءات) عند اطلاق المصطلح (كلام الله) و(قول ربنا) .

رابعاً : الاحتجاج بالقراءات القرآنية قاعدة اعترف بها النحويون على اختلاف مدارسهم النحوية ، إذ نجد في النصوص السابقة مقولات لسيبويه البصري ، وثعلب والفراء الكوفيين ، والنحويين المتأخرين ممن لم يعرف بمذهب نحوي مستقل بقدر ما يُعرف عنه اسهامه في التأليف النحوي مثل : السيوطي ، والبغدادي ، والآلوسي .

خامساً : إنَّ اتخاذ القراءات القرآنية مادة للاحتجاج على هذا النحو الذي توضحه النصوص أو المقولات تعني – نظرياً – أن هذه المادة اللغوية تُعد باباً من أوسع أبواب التراكم الأفقي في النحو العربي ، ومعنى ذلك أنَّ هذه المادة ستبقى ترفد

---

(١) ينظر : القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي : ٨١-٨٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه .

الدرس النحوي بالمزيد من الظواهر اللغوية ، وأنَّ هذا الدرس لابد أن يبقى مقبلاً على دراسة الجديد من تلك الظواهر التي توفرها القراءات القرآنية .

إن التعامل مع مادة القراءات القرآنية في الدرس النحوي بحسب هذا المبدأ ، ومن اجل هذا الغرض هو النتيجة المنطقية – التي يمكن أن نتوقعها – المترتبة على تلك النصوص التي نقلناها آنفاً .

ولكن ماذا يحدث لو أننا اكتشفنا أن النحويين حين شرعوا يقعدون القواعد ، ويدرسون الظواهر اللغوية الموجودة في تلك القراءات القرآنية قد خالفوا ما سبق أن نَظَّرُوه في مثل نصوصهم السابقة ؟ أي ماذا يحدث حين نجدهم يرفضون أو يميلون جانباً من تلك القراءات التي تضمنت خروجاً على الصريح من قواعدهم أو معاييرهم اللغوية ؟ الذي يحدث هو أنهم سيكونون قد خالفوا حينئذ بصنيعهم هذا – إن وجد – ما سبق أن أصَّلُوه ، أي : خالف تطبيقهم تنظيرهم ، ويعني أيضاً أنهم قد خالفوا حينئذٍ خصيصة مهمة من خصائص التفكير العلمي وهي : التراكمية ، ولاسيما في اتجاهها الافقي ؛ لأنهم توقفوا عن قبول دراسة الجديد من الظواهر اللغوية التي تتضمنها القراءات القرآنية ، وأرجو أن يكون قارئي على تذكر من أن هذه الدراسة قد وُضعت من أجل التحقق من فرضية سبق أن اشرت إليها في بدء هذا الفصل وهي أن الموقف النظري للنحويين من القراءات القرآنية يتناقض مع طريقتهم مع موقفهم من هذه القراءات في أثناء دراسة الظواهر اللغوية التي تتضمنها ، أي أن ثمة تناقضاً بين التنظير والتطبيق حول هذه المادة اللغوية .

والتحقق من هذا الغرض ومحاولة اثباته أو نفيه لا يكون بالبحث عن قراءات متساوقة مع قواعد النحاة ، كما أرى ، بل بالبحث عن قراءات خالفها النحويون أو أعرضوا عمَّا بها من ظواهر لغوية تتقاطع مع المسلمات من قواعدهم ، والعثور على مثل هذه القراءات سيمنح الفرصة الكافية لاثبات الفرضية التي أطلقتها ، ويبين محطة من محطات مفارقة التفكير العلمي في هذا الدرس اللغوي .

المبحث الثاني
موقف النحويين من القراءات القرآنية
في دراساتهم التطبيقية

المطلب الأول : الموقف من القراءات القرآنية الصحيحة

يعسر جمع مواقف النحويين كلها من القراءات القرآنية الصحيحة حتى لو كانت تلك المواقف مما له صلة بالرفض والتخطئة ، ولذلك سأحاول عرضَ ما أُثبت به صحَّة فرضي ويشهد لادعائي مخالفة تطبيقات النحويين لتنظيراتهم في موقفهم من القراءات القرآنية .

أولا : ما جاء في حذف حركات الإعراب في الوصل :

يُعنى الدرس النحوي العربي – في جانب رئيس مما يُعنى به – بدراسة تلك الحركات التي تظهر في أواخر الكلم العربية التي سميت عند النحويين بحركات الإعراب والبناء ، ولقد ظهر في هذا الدرس الكثير من القواعد العلمية التي تفسر ظهور تلك الحركات وتقدم التحليل المفصل لاستعمالها .

وتعددت جوانب النظر إلى دراسة هذا الحركات في الدرس النحوي ، وكان حذف هذه الحركات في حال الوصل – وهو مما نحن في صدد الحديث عنه الآن – واحداً من جوانب الدراسة هذه .

ويرى النحويون أنَّ الوقف – أي : سكوت المتكلم عن مواصلة الكلام – هو مظنة حذف الحركة الإعرابية ، وأنَّ هذه الحركة الإعرابية لِما لها من أثر في الدلالة على المعنى لا ينبغي أن تُحذف عندما يصل المتكلم كلامه ويتبع بعضه بعضاً ، وحين أورد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) اختلاف العلماء حول هذه القضية ، قال : ((وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز اسكانها ، فمن الناس من ينكره فيقول : إن اسكانها لا يجوز من حيث كان علماً للإعراب ، وسيبويه يجوز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر ، وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءت الرواية لم تُرَدَّ بالقياس ... فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كان علماً للإعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الاعراب قد تُحذف لاشياء ألا ترى أنه تحذف في الوقف))[1] .

وقد جاء من النحويين من وضع لهذه القاعدة –قاعدة أن الوصل مظنة ظهور الحركة الإعرابية والوقف مظنة حذفها– علةً وفلسفة ، فقد قال ابن جني : ((فإن قلت : ولم جرت الاشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف[2] ؟

---

(١) الحجة للقراء السبعة : ١/٣٠٠ ، ٣٠٢ .

(٢) يقصد بالحقائق هنا تحريك أواخر الكلمات دون إسكانها .

قيل : لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف ، وذلك أنَّ الكلام إنَّما وضع للفائدة ، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول ، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف))[1] .

والاستدلال من الكلام العربي على ما يشهد لهذه القاعدة بالصحة أكثر من أن يحصى ، ولكن هل ورد في هذا الكلام ما يخالف هذه القاعدة أو الأصل النحوي عند النحاة ؟ والجواب : أن نعم ظهر في الكلام العربي ولاسيما في القراءات القرآنية – ومنها الصحيحة – ما يخالف هذا الأصل النحوي الثابت .

وأبرز القراءات القرآنية الصحيحة التي وردت مخالفة هذا الأصل هي قراءة ابي عمرو العلاء برواية أبي شعيب السوسي (ت٢٦١هـ)[2] ، في مواضع منها :

١– قولـــــــه تعـــــالى ﴿ ﴾ . البقرة : ٥٤ ، بإسكان همزة ((بارئكم)) .

٢–قولـــــــه تعـــــالى ﴿ ﴾ . البقرة : ٦٧ ، بإسكان راء ((يأمركم)) .

٣– قولـــــــــه تعـــــــالى ﴿ ﴾ . البقـــــــرة : ٩٣ ، بإسكان راء ((يأمركم)) .

٤–قولـــــــه تعـــــالى ﴿ ﴾

---

(١) الخصائص : ١١/٢-١١٢ .

(٢) ينظر : التيسير : ٦٣ ، التذكرة في القراءات لابن غلبون : ٣١٣/٢ ، الكنز : ٤٠٨/٢ .

. البقـرة : ١٦٩،بإسـكان راء ((يأمركم)) .

٥- قولـــــــــــــه تعـــــــــــالى ﴿ . البقـرة : ٢٦٨ ، بإسـكان راء ((يأمركم)) .

٦- قولـــــــه تعـــــــالى ﴿ 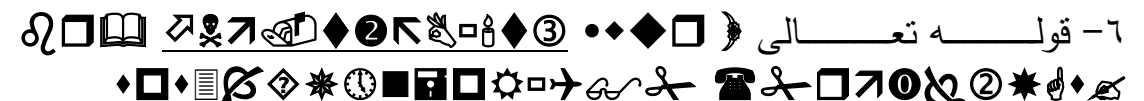 . آل عمران : ٨٠ بإسكان راء ((يأمركم)) .

٧ - قوله تعالى ﴿ . آل عمران : ١٦٠ ، بإسكان راء ((ينصركم)) .

٨- قولـــه تعـــالى ﴿ 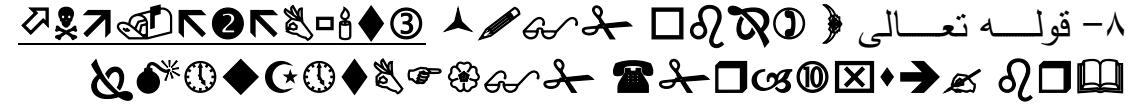 . النساء : ٥٨ ، بإسكان راء ((يأمركم)) .

٩- قولـــــــه تعـــــــالى ﴿ 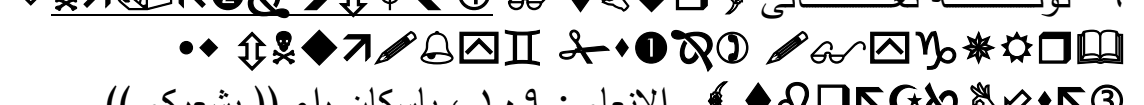 . الانعام : ١٠٩ ، بإسكان راء ((يشعركم)) .

١٠- قولـه تعـالى ﴿

﴿ ﴾ . الاعراف : ١٥٧، بإسكان راء ((يأمرهم)) .

١١- قوله تعالى ﴿ ﴾ . الطور : ٣٢ ، بإسكان راء ((تأمرهم)) .

١٢- قوله تعالى ﴿ ﴾ . المُلك : ٢٠ ، بإسكان راء ((ينصركم)) .

ولا يبعُد أن نجد مواضع أخرى سَكَّنَ فيها أبو عمرو بن العلاء كما روى أبو شعيب السوسي أي حذف الحركة الإعرابية في مثل المواضع السابقة ، على نحو ما روى الفراء عن أبي جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ : ﴿ ﴾. [الانبياء: ١٠٣] ، بتسكين نون ((يحزنهم))[1] .

وقد وردت عن ابي عمرو بن العلاء رواية أخرى قرأ بها المواضع الاثني عشر السابق ذكرها باختلاس حركتي الهمزة والراء ، وذلك من طريق أبي عمر الدوري (ت٢٤٦هـ) ، وطريق ابن سعدان (ت٢٣١هـ) عن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت٢٠٢هـ) عن أبي عمرو بن العلاء[2] .

ومما جاء أيضاً على حذف هذه الحركة الإعرابية في حال الوصل – من غير قراءة أبي عمرو بن العلاء – قراءة حمزة بن حبيب الزيات قوله تعالى : ﴿ ﴾

(١) معاني القرآن : ٣٧١/٢ .

(٢) ينظر : التذكرة : ٣١٤/٢ .

﴿ ﴾ . [فاطر : ٤٣] . ((بتسكين همزة (السَّيئ) الأولى))[١] .

فلاحظنا إذاً أنَّ علماء القراءات بينوا أنه قد وردت روايتان لأبي عمرو بن العلاء في قراءة النصوص السابقة ، وهاتان الروايتان هما اختلاس الحركة ، واسكانها ، وأما قراءة حمزة فقد جاءت بالاسكان ، وكل ذلك في حال الوصل كما نعلم .

والقضية التي تنبغي معالجتها الآن هي النظر في مواقف النحويين من هذه القراءات التي خالفت أصلا من أصولهم وهو أن حذف الحركة الاعرابية يكون في الوقف دون الوصل .

أما قراءة أبي عمرو بن العلاء فنجد أن أغلب النحويين المتقدمين التزم برواية الاختلاس ، وذهب إلى أن قراءة أبي عمرو لم تكن باسقاط هذه الحركة في الدرج (الوصل) على الرغم من أن الحذف كان أحد الوجهين اللذين يرويهما عن أبي عمرو أهل القراءات في مصنفاتهم – كما رأينا – ، ومن هؤلاء النحويين سيبويه القائل في (هذا باب الاشباع في الجر والرفع وغير الاشباع والحركة كما هي) : ((فأما الذين يشبعون فيُمَطِّطُونَ وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة . وذلك قولك : يَضْرِبُها ، ومن مأمنك .

وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً ، وذلك كقولك : يضربُها ومن مأمَنِك . يُسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو ﴿ إلى بارئِكم ﴾ ، ويدلك على أنها متحركة ، قولك : من مأمَنك ، يبينون النون ولو كانت ساكنة لم تحقق النون))[٢] ، ولم يُشِرْ إلى قراءة التسكين كما نرى .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يُستعمل فيها في الضمة والكسرة مذهبان : الاشباع ، أي الاتيان بالحركة كاملة ، والاختلاس

(١) التيسير : ١٤٨ ؛ التذكرة : ٦٢٨/٢ ؛ الكنز : ٦١٧/٢ .
(٢) الكتاب : ٢٠٤/٤ .

والتخفيف ، ولم يذكر الحذف[١] ، وقد بنى على هذا الأصل توجيهه لقراءة أبي عمرو بن العلاء أو ما روي عنه أنه قد يحذف الحركة الاعرابية فيما مضى ، قال : ((واعلم أنَّ الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين ، أحدهما : الاشباع والتمطيط ، والآخر الاختلاس والتخفيف ... وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى ، فإن الحرف المختلس حركته بِزنةِ المتحرك ، وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو ﴿ إلى بارئكم ﴾ فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بِزنةِ حرف متحرك .

فمن روى عن أبي عمرو الاسكان في هذا النحو فلعله سَمِعهُ يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء اسكاناً))[٢] .

واخذ ابن جني هو الاخر برواية الاختلاس ، وانكر الاسكان أو الحذف ، بل إنَّه كان أكثرَ جرأةً من غيره حين وصف القراء الذين رووا الحذف عن أبي عمرو بضعف الدراية ، قال : ((وكذلك قوله ﷻ : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم ﴾ مختلِساً[٣] غير مُمَكِّنٍ كسرَ الهمزة ، حتى دعا من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أنَّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذي رووه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانةٍ ، ولكن أُتوا من ضعف دراية))[٤] .

وكذلك الأمر نجد أن النحويين ذهبوا إلى أن أبا عمرو بن العلاء كان يختلس الحركة الاعرابية في الافعال المضارعة المذكورة في النصوص السابقة ، ولم يأخذوا برواية الحذف لِما تمثله من خروج على المشهور من قواعد النحاة . قال أبو علي الفارسي متحدثاً عن القراء السبعة : ((ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله ﴿ أيأمُركم بالكفر ﴾ . [آل عمران : ٨٠] . إلا اختلاس أبي عمرو))[٥] .

---

(١) ينظر : الحجة : ٣٠٢/١ .
(٢) الحجة : ٣٠٢/١-٣٠٣ .
(٣) يريد أبا عمرو بن العلاء .
(٤) الخصائص : ١١٧/١-١١٨ .
(٥) الحجة : ٢٨/٢ .

وقال عن قراءة : ﴿ وما يُشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ . [الانعام : ١٠٩] . ((وقرأ أبو عمرو بالكسر أيضاً[١] ، غير أن أبا عمرو كان يختلس الراء من يشعركم))[٢] .

وقال ابن جني : ((وأما ﴿ إنَّ الله يأمرُكم ﴾ [النساء : ٥٨] ، و ﴿ فتوبوا إلى بارئكم ﴾ فرواها القراء عن ابي عمرو بالاسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس[٣] . وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى ، ولا كان بحمد الله مُزنًّا بريبة ، ولا مغموراً في رواية))[٤] .

وأما قراءة حمزة ﴿ ﴾ . [فاطر: ٤٣] . فقد اتفق الرواة على أن حمزة كان يسكن همزة ( ) الأولى في الوصل[٥] ، وهذا مخالفة صريحة لقاعدة أن الحركة الإعرابية لا تُحذف في وصل الكلام ، ولذلك فقد اختلفت مواقف اللغويين من هذه القراءة ، فمنهم من غلَّبَ الأصل النحوي على الرواية ، واحتكم إلى القاعدة اللغوية مُدعياً أن هذا الأسلوب غير جائز عند أهل العربية . قال أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) : ((تسكين الهمزة في قوله (ومكر السيئ) عند أهل العربية غير جائزة[٦] ... ومثل هذا يسوغ للشاعر الذي يضطر إلى تسكين متحرك ليستقيم له وزن الشعر ، فأما كتاب الله فقد أمر الله ﷻ بترتيله وتبيينه ، وقارئ القرآن غير مضطر[٧] إلى تسكين متحرك ، أو تحريك ساكن))[١] .

---

(١) أي كسر همزة (ان) .

(٢) الحجة : ١٩٨/٢ .

(٣) هذا الاطلاق غير دقيق ، بل إن القراء قد رووا القراءتين معاً : الاسكان والاختلاس كما رأينا سابقاً .

(٤) الخصائص : ١٢٠/٢ .

(٥) ينظر : التيسير : ١٤٨ ؛ التذكرة : ٦٢٨/٢ .

[٦] هكذا في الأصل ولعلَّ المراد : (غير جائز) .

(٧) في الاصل المطبوع (مضطرب) ، ولعل المراد : مضطر ولهذا أثبته .

ونجد أبا علي الفارسي ، وهو الذي ألف كتاباً للاحتجاج للقراء السبعة وهو كتاب (الحجة للقراء السبعة) . قد وقف عند هذه القراءة الصحيحة ، ولم يخطئها أو يلحنها ، ورأى أن هذا الذي تضمنته من اسكان الهمزة هو اجراء للوصل مجرى الوقف . وبين أنه في الشعر العربي كثير ، وجاءت منه أمثلة في كلام العرب ، ومن أجل ذلك رأى أنه لا يسوغ الحكم بتلحين هذه القراءة ، أو الطعن بها[٢] . ولكنه عاد فأكد أن الوجه هو قراءة الجمهور بطريقة تشعر أنَّ الذي حمله على الحكم بذلك هو الأصل اللغوي . قال : ((وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن ، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج))[٣] ، ويعني بقراءة الجمهور بالدرج هو تحريك همزة (السَّيْء) بالكسر على الجر بالاضافة .

ويبدو أن النحويين المتأخرين قد شعروا بوطأة هذه القراءات الصحيحة ، وأنهم قد أعادوا التأمل في قضية إجراء الوصل مجرى الوقف وإعطائه حكمه بعد أن صار يشهد له الكثير من القراءات المسندة التي لا يملك البحث العلمي الموضوعي ردها ، ولذلك حكموا بأن الوصل قد يعطى حكم الوقف ، مع إشارتهم إلى أن ذلك قليل في الكلام كثير في الشعر ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٤] ، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٥] ، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٦] .

ثانياً - ما جاء في حذف حركة بعض حروف المعاني (لام الأمر) :

(١) معاني القراءات : ٣٩٨ .
(٢) ينظر : الحجة : ٣٠٢/١-٣٠٣ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٠٣/١ .
(٤) ينظر : سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك : ٢٨٥ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه
(٦) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٩٥/٣ .

دَرَسَ النحويون حروف المعاني وفصلوا في هذه الدراسة ، ونظروا في الجوانب المختلفة لاستعمال هذه الحروف ، ومنها ما يظهر فيها من حركات بناء وما ينتاب هذه الحركات من تغير واختلاف في مواقع استعمالها المتعددة .

ومن هذه الحروف لام الأمر التي بَيَّنَ المبرد (ت٢٨٥هـ) أنها تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ، وإذا كان قبلها فاءٌ أو واوٌ فإنها تكون حينئذ ساكنة ، كقوله تعالى ﴿ ﴾ . النساء : ١٠٢ ، وقوله ﴿ ﴾ . آل عمران : ١٠٤[1]. أما إذا سبقت بحرف العطف (ثم) فإنَّها تبقى على حركتها الأصلية وهي الكسر ، ويبدو أن هذا ما يذهب سيبويه إليه أيضاً ؛ لأنه حين تحدث عما يلحق لام الأمر من حذفٍ لحركتها لم يذكر من مواضعها سوى ما يسبقها من حرفي العطف الواو ، والفاء ، دون حرف العطف (ثم)[2] .

وقد خالف هذا الأصل النحوي (وهو أن لام الأمر لا تسكن إذا كانت مسبوقة بـ :ثم) القراءتان التاليتان :

١-قوله تعالى ﴿ ﴾ . الحج : ١٥ .

٢-قوله تعالى ﴿ ﴾ . الحج : ٢٩ .

بتسكين لام (ليقطع) و (ليقطعوا) المسبوقتين بـ (ثم) ، وهاتان قراءتان منسوبتان إلى طائفة كبيرة من أصحاب القراءات الصحيحة وهم : عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي ، وعبد الله بن كثير ، وخلف بن هشام ، وأبو جعفر القارئ ، ونافع (من طريقي عيسى بن مينا المعروف

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٣/٢-١٣٤ .
(٢) الكتاب : ١٥١/٤-١٥٢ .

بقالون (ت٢٢٠هـ) واسماعيل بن جعفر (ت١٨٠هـ) ، ويعقوب بن اسحق الحضرمي من طريق روح بن عبد المؤمن (ت٢٣٥هـ)[١]

وامام هذه الطائفة الضخمة من القراءات الصحيحة لذينك النصين الكريمين فإن النتيجة المنطقية المنتظرة هي قبول هذا الأسلوب الجديد الذي تضمنته هذه القراءات المعتبرة وإن كان في ذلك خروج على معايير النحاة ، ولاسيما بعد أن بين النحويون بنصوصهم النظرية احتكامهم إلى القراءات القرآنية ، ولكن الحقيقة التي نجدها عند النحويين هي غير ذلك تماماً ، إذ نجدهم يخطِّئون هذه القراءات ويصفونها بما يخرجها عن دائرة الصواب النحوي . يقول محمد بن يزيد المبرد : ((وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فلينْظُرْ) فإنَّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد ، وفي لام (ليقطع) لحنٌ ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن اسحق الحضرمي))[٢] .

ويبدو ان هذا الاتجاه في تخطئة هذه القراءة كان مذهب البصريين وممن يستقى ذلك منه ابن جني الذي يقول : ((وأما قراءة أهل الكوفة[٣] (ثُمَّ لْيقْطَعْ) فقبيحٌ عندنا ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تخلط بما بعدها ، فتصير معه كالجزء الواحد ، لكن قوله (فلينظر) حسنٌ جميل ؛ لأن الفاء حرف واحد ، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه))[٤] .

وأكد فكرة أن البصريين هم من ضعَّفَ هذه القراءة رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) القائل : ((وقرأ الكسائي وغيره (ثم ليقضوا تفثهم) باسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ، لكونهما حرف عطف مثلهما ، واستقبح ذلك البصريون))[٥] .

---

(١) ينظر : التيسير : ١٢٧ ؛ التذكرة : ٥٥٠/٢ ؛ الكنز : ٥٦٨/٢ .

(٢) المقتضب : ١٣٤/٢ .

(٣) الاقتصار في نسبة هذه القراءة إلى أهل الكوفة غير دقيق . فقد قرأها : ابن كثير المكي ويعقوب البصري من طريق رَوْح ، وابو جعفر المدني ، ونافع المدني – كذلك - من طريقين .

(٤) الخصائص : ١١١/٢ .

(٥) شرح الكافية : ٢٧٠/٢ .

ولكننا لا نعدم أن نجد من النحويين من توقف عند هذه القراءة ولم يحكم بتخطئتها ، بل قَبِلَها وربما احتج لها ، كما نجد عند أصحاب الاحتجاج للقراء السبعة كابن خالويه[١] ، وأبي علي الفارسي[٢] ، وربما فرَّع في القاعدة النحوية ما ينسجم مع هذه القراءة ، كما فعل ابن هشام حين قال : ((وقد تُسكن (أي اللام) بعد ثم نحو (ثم ليقضوا) في قراءة الكوفيين وقالون والبزي ، وفي ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر))[٣] .

ثالثاً - ما جاء في الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

يوضح سيبويه في كتابه عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر ، إذ يقر بذلك في أكثر من موضع في كتابه فيقول مثلا : ((ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلا في شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور))[٤] .

ويقول أيضاً : ((فكما قبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين ذلك وبين المنفي الذي قبله))[٥] . وقال : ((لأنَّ الشاعر إذا اضْطُرَّ فصَل بين المضاف والمضاف إليه))[٦] .

وإذا كان سيبويه يستقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ويجعله خاصاً بالضرورة الشعرية فيبدو أن الفراء لم يكد يعرف لهذا الاسلوب مثيلا في العربية ؛ لأنه رأأن مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً زَجَّ القَلوصَ أبي مزادة

---

(١) الحجة في القراءات السبع : ١٥٤ .
(٢) الحجة : ١٦٦/٣ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٤٦ .
(٤) الكتاب : ١٧٦/١-١٧٧ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٨٠/٢ .
(٦) المصدر نفسه .

لا مثيل له في العربية[١] ، والفصل في هذا البيت واضحٌ بين المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) .

واختلف النحاة حول ما يجوز أن يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ، فمنهم من رأى جواز الفصل بالظرف والجار وغيرهما ، وهم الكوفيون ، ومنهم من رأى الاقتصار على الظرف والجار والمجرور وهم البصريون[٢] ، وأكثر النحويين على انكار الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً في سعةِ الكلام كما نص على ذلك رضي الدين الاستراباذي[٣] .

ولكن جاء في القراءات الصحيحة ما يتضمن أسلوب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك في قراءة عبد الله بن عامر . قوله تعالى : ((وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)) الانعام : ١٣٧ ، إذ فُصِلَ في هذه الآية الكريمة بين المصدر (قتلُ) والمضاف إليه (شركاؤهم) بمفعول المصدر (أولادهم) ، وهذا أسلوب ينكره أغلب النحويين كما رأينا .

ويكاد يجمع النحويون على الاستناد إلى قواعدهم الصارمة ورفض هذه القراءة المتضمنة ما يخالف تلك القاعدة ، قال الفراء : ((وفي بعض مصاحف الشام (شركايهم) بالياء ، فإن تكن مثبتة عند الأوّلين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الاولاد ؛ لأنهم منهم في النسب والميراث .

وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً زَجَّ القلوص أبي مزاده

بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية))[٤] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٣٥٧/١-٣٥٨ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابي البركات الانباري : ٣٨٢/١ .

(٣) شرح الكافية : ٢٩٠/٢ .

(٤) معاني القرآن : ٣٥٧/١-٣٥٨ .

وقال أيضاً في رده هذه القراءة : ((وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون : هو ضاربُ في غير شيءٍ أخاه ، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم ينونون ، وليس قول من قال (مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِه) ولا (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شُركائِهم) بشيء ، ... ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتها متمكناً زَجَّ القلوص أبي مزاده

قال الفراء : باطل ، والصواب :

زَجَّ القلوصِ أبي مزاده))[١] .

وضعَّف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) هذه القراءة تضعيفاً شديداً ، ورأى أنَّ الفصل بين المتضايفين – الذي جاءت على وفقه قراءة ابن عامر – قبيح في لغة العرب ، قال : ((وقرأ ذلك بعض قرأة الشام : ((وكذلك زُيِّنَ)) بضمِّ الزاي ((لكثيرٍ من المشركين قتلُ)) بالرفع ((أولادَهم)) بالنصب ، وشركائِهم بالخفض ... ففرقوا بين الخافض والمخفوض عمل فيه من الإثم ، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح))[٢] .

وقال الأزهري : ((وأما قراءة ابن عامر فهي متروكة ؛ لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر ، كان غير جيد ولا حسنٍ ... وهذا عند الفصحاء رديء جداً ، ولا يجوز عندي القراءة به ، وأما قراءة العامة التي أجمع عليها القراء فهي الجيدة البالغة))[٣] .

وقال الفارسي : ((فَفَصَل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، والمفعول به مفعول المصدر ، وهذا قبيح قليلٌ في الاستعمال ، ولو عُدِلَ عنها إلى غيرها كان أولى))[٤] .

---

(١) المصدر نفسه : ٢/٨١-٨٢ .

[٢] جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ٤/٣٣٥٤ .

(٣) معاني القراءات : ١٧١ ، ١٧٢ .

(٤) الحجة : ٤/٢١٤ .

ووصف ابن جني أسلوب الفصل الوارد في القراءة قائلا : ((وهذا في النثر وحال السعة صعبٌ جداً لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف))[١] .

وذهب هذا المذهب في التضعيف الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في (الكشاف)[٢] ، والانباري في (الانصاف) الذي حكى رأي البصريين مرجحاً إياه قائلاً : ((والبصريون يذهبون إلى وَهْيِ هذه القراءة ووهم القارئ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الاجماع على خلافه دليلٌ على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه))[٣] .

وتحليل قراءة ابن عامرٍ بهذه الطريقة وإرجاع اختيارها – عنده – إلى رسم المصحف وحده فيه إشعارٌ بأنَّ الأمر – كأنَّه – لا علاقة له بالرواية المسندة والتلقي عن العلماء ، غير أنَّ عدَّ قراءة ابن عامر صحيحة – بحسب مقاييس علماء القراءة – فيه ردٌّ صريح على هذا التحليل وإثباتٌ بأنَّ هذه القراءةَ قامت على السندِ الصحيحِ والموافقة لرسم المصحف الإمامِ .

وأمّا عبارة الاستراباذي في ردِّ هذه القراءة الصحيحة المسندة فقد كانت أشدَّ ، وكان هو أكثر جرأة حين قال : ((والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل[٤] ، مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما ، فقراءة ابن عامر ليست بذاك . ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين))[٥] .

---

(١) الخصائص : ١٧٧/٢ .
(٢) الكشاف : ٥٤/٢ .
(٣) الانصاف : ٣٨٨/١ .
(٤) أي من كل صور الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(٥) شرح الكافية : ٢٩٠/٢ .

ولم يكد يسلم من حملة الرد على قراءة ابن عامر هذه إلا بعض النحويين المتأخرين كابن عصفور – الذي أخذ بها واحتج لها –[١] ، وابن مالك[٢] ، وابن عقيل[٣] .

رابعاً: ما جاء في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار أم لا ؟ أي : هل يجوز أن تقول : مررت بك وزيدٍ ؟ أم لابد من إعادة حرف الجر فتقول : مررت بك وبزيدٍ ؟

ويبدو أن الكلمة الغالبة عند متقدميهم هي عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وأن العطف من غير إعادة حرف الجر مما يختص بالشعر فهو ضرورة شعرية .

ويؤكد هذه القاعدة طائفة من كبار النحويين المتقدمين ، منهم سيبويه الذي يقول : ((وقد يجوز في الشعر أن تُشرِك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر .

وجاز قمتَ أنت وزيدٌ ، ولم يجز مررتُ بك وزيدٍ ؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر))[٤].

---

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٨٢/٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) الكتاب : ٣٨٢/٢ .

ووصف الفراء العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض بأنَّ فيه قبحاً ، وعلل ذلك قائلاً : ((لأنَّ العرب لا تَرَدُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[١] .

بل جاء من النحويين من وصفَ الشواهد الشعرية التي تضمنت عطفاً على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وصفاً تجاوز الحدَّ في تضعيف هذا الاسلوب ، حين قال : ((وهو من أقبح الضرورة))[٢] .

وذهب مذهب حصر هذا الأسلوب بالشعر وجعله ضرورة فيه طائفة من النحويين المتأخرين ، منهم : ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) القائل : ((ومنه[٣] العطف على ضمير الخفض المتصل من غير اعادة الخافض ، تشبيها له بالعطف على الظاهر... ولا يجيء شيءٌ من ذلك في سعة الكلام عند المحققين من البصريين))[٤] ، وأكد ((أنَّ العرب لا تعطف مخفوضاً وقد كُني عنه إلا في الشعر لضيقه))[٥] .

ومنهم : رضي الدين الاستراباذي الذي قال – متحدثاً عن سبب وجوب إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور – : ((وإنما لزم ذلك ، لأن اتصال الضمير المجرور بجارِّه أشد من اتصال الفاعل المتصل ... فمن ثم لم يجز إذا عطف المضمر على المجرور[٦] ، إلا إعادة الجار ... وهذا الذي ذكرنا أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ، ويجوز عندهم تركها

---

(١) معاني القرآن : ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ .

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) : ٣٨٢ .

(٣) أي : ومن الضرائر الشعرية .

(٤) ضرائر الشعر : ١١٥، ١١٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١١٧ .

(٦) كذا في الأصل ولعل المراد : إذا عطفت المجرور على المضمر .

اضطراراً ... وأجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملةٌ عليه ولا خلاف معها))[١] .

وأرى أنَّ في نسبة الجواز إلى الكوفيين تسامحاً ، أو أن المراد بهم المتأخرون ، فقد مرَّ بنا سابقاً نصُّ الفراء الكوفي الذي لا يختلف فيه عن سيبويه البصري كما لاحظنا .

وأمام هذا التقعيد الصارم والرفض لجواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند طائفةٍ كبيرةٍ من النحويين ، جاء في القراءات القرآنية ما يخالف رأيهم ، وهو :

- قوله تعالى ﴿ ☎ ❶ ❽ ❻ ﴾ . النساء : ١ ، بعطف (الأرحام) على الضمير المجرور قبله من غير اعادة الجار ، وهذه قراءة حمزة بن حبيب الزيات[٢] ، وهو أحد القراء السبعة كما نعلم .

ويبدو أن الكثير من النحويين ولاسيما المتأخرين منهم قد اتكأ على هذه القاعدة النحوية ، ولم ينظر إلى هذه القراءة نظرة اهتمام واعتراف ، يقول الفراء : ((وحدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : باللهِ والرحم ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه ... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[٣]

وقال الأخفش (ت٢١٥هـ) : ((قال الله تعالى : (والأرحامَ) منصوبة . أي : اتقوا الأرحام ، وقال بعضهم : (والأرحامِ) والأول أحسن لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور))[٤] .

---

(١) شرح الكافية : ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
(٢) ينظر : التيسير : ٧٨ ؛ التذكرة : ٣٧١/٢ ؛ الكنز : ٤٤٩/٢ .
(٣) معاني القرآن : ٢٥٢/١-٢٥٣ .
(٤) معاني القرآن : ١٥١ .

وقال أبو منصور الأزهري : ((القراءة الجيدة (والأرحامَ) بالنصب . المعنى : اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها . وأما خفض الأرحام على قراءةحمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين غير جائزة إلا في اضطرار الشعر ؛ لأن العرب لا تعطف على المكني إلا باعادة الخافض))[١] .

ولا يُستثنى من هذه التخطئة بعض النحويين الذي ألف في الاحتجاج للقراء السبعة ، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي الذي قال : ((وأما من جرَّ الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء،وهذا ضعيف في القياس،وقليل في الاستعمال،وما كان كذلك فتركُ الأخذ به أحسنُ))[٢] .

وقال الزمخشري : ((وقُرِئ والأرحام بالحركات الثلاث ... والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد))[٣] .

وحين أخذ أبو البركات الانباري برأي البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، ردَّ على الكوفيين احتجاجهم بالعديد من الأدلة ومنها قراءة حمزة ، وكان منهجه في الرد قائماً على التكلف في تأويل هذه القراءة وتقديرها على النحو الذي يخرجها أو يبعدها عن هذا الأسلوب المخالف لقواعد البصريين ومتقدمي الكوفيين .

قال : ((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ ❐◆✂☎✂❑→◑❑✍✂✂➢✎✂➢ 8✆🔔➢✎✂ ✆○✆✉♦♌❑↗☜◆↗✎✂❁○♦✍ ◆■⬀❻☞❀✂✂◆❐ ﴾ فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين ، احدهما : ان قوله (والارحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله ﴿ ◑✆❑◑✂➢✎ ♦♌🔔☒✉♦↘■🖬♦❶⬀🏴↗▤↘ ❻◆🔔✆⑩⌛✡✂ ﴾ ، والوجه الثاني : ان قوله

(١) معاني القراءات : ١١٩ .
(٢) الحجة : ٦٢/٢ .
(٣) الكشاف : ٤٩٣/١ .

(والأرحامِ) مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها،وتقديره:وبالأرحامِ فحُذفت لدلالة الأولى عليها))[١] .

وقد ضعَّف ابنُ يعيش الأسلوب اللغوي هذا القائم على العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ ، فقال : ((لأنَّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض))[٢]، ولكنَّ موقفه كان أسلم من سابقيه من قراءة حمزة هذه ، وذلك حين قال : ((وأمّا قوله تعالى : ((واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)) بجرِّ الأرحام في قراءة حمزة فإنَّ أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض ، وقد ردَّ أبو العبّاس محمد بن يزيد هذه القراءة ، وقال : لا تحلُّ القراءة بها ، وهذا القول غير مرضيٍّ من أبي العبّاس ، لأنه قد رواها إمامٌ ثقةٌ ولا سبيلَ إلى ردِّ نقْل الثقة ...وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى ردِّها))[٣]

وقال ابن عصفور – واصفاً قراءة حمزة – : ((وهي قراءة ضعيفةٌ لِما ذكرنا من أنَّ العرب لا تعطف مخفوضاً قد كُني عنه إلا في الشعر لضيقه))[٤] .

وكان رضي الدين الاستراباذي أغرب رأياً حين قال : ((والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات))[٥] .

ولم يسلم من هذه الحملة الشديدة ضد قراءة حمزة – الصحيحة – غير بعض المتقدمين والمتأخرين ممن لم يستسيغوا الإعراض عن هذه القراءة المسندة التي تحفها الرواية الصحيحة ، ومن هؤلاء : ابن خالويه[٦] وأبو زرعة [٧] ، من المتقدمين ، وابن وابن مالك[٨] ، وابن هشام[١] ، وابن عقيل[٢] من المتأخرين .

---

(١) الانصاف : ٧/٢ .
[٢] شرح المفصل ٤٤٤/١ .
[٣] المصدر نفسه ٢٨٣/٢ .
(٤) ضرائر الشعر : ١١٧ .
(٥) شرح الكافية : ٣٥٦/٢ .
(٦) ينظر : الحجة : ٥٨-٥٩ .
(٧) ينظر : حجة القراءات : ١٨٨-١٩٠ .
(٨) وهذا ما ذهب إليه في منظومته (الخلاصة) حين قال

خامساً - ما جاء في التقاء الهمزتين في كلمة واحدة (أئمة) :

إذا تتبعنا دراسة اللغويين العرب لموضوع التقاء الهمزتين في كلمةٍ واحدة لألفيناها تكاد تتفق على الحكم بوجوب إبدال الهمزة الثانية لِما يمثل اجتماعهما من ثقلٍ في النطق يسعى المتكلم للتخلص منه بهذا الإبدال .

قال سيبويه : ((واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة ، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرفٍ واحدٍ لزم التقاء الهمزتين الحرف))[٣] .

وقال أبو علي الفارسي في كتابه (التكملة) : ((وليس يخلوا التقاء الهمزتين من أن يكونا من كلمةٍ واحدة أو من كلمتين ، فإن كانتا في كلمة واحدة أُبدلت الثانية منهما ساكنة كانت أو متحركة))[٤] .

وهذه القاعدة يتفق عليها النحويون على اختلاف عصورهم على نحو ما نجد عند ابن عصفور[٥] ، ورضي الدين الاستراباذي[٦] مثلاً .

ولكن جاء في القراءات الصحيحة المسندة ما يخالف هذه القاعدة مخالفة صريحة وذلك في مواضع قراءة (أئمَّة) في كتاب الله تعالى ، وهي :

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازماً قدْ جُعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظمِ الفصيح مثبتاً

؛ ينظر : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٣٩ .

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٦١/٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٠/٢

(٣) الكتاب : ٥٥٢/٣ .

(٤) التكملة : ٢١٩ .

(٥) ينظر : الممتع في التصريف : ٣٨٠/١ .

(٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٥٥/٣-٥٦ .

١-قولـــه تعـــالى ﴿ . التوبة : ١٢ .

٢-قولـــــــه تعـــــــالى ﴿ . الانبياء : ٧٣ .

٣-قولـــه تعـــالى ﴿ 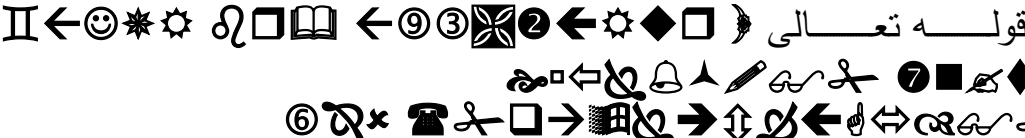 . القصص : ٥ .

٤-قولـــــــه تعـــــــالى ﴿ 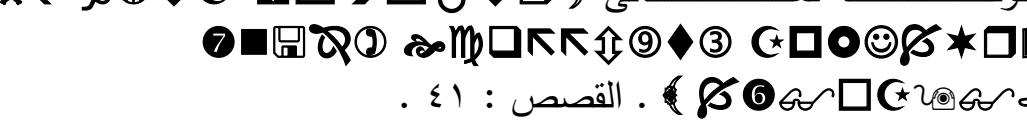 . القصص : ٤١ .

٥-قولـــه تعـــالى ﴿ . السجدة: ٢٤

وقد ثبتت القراءة بتحقيق الهمزتين من (أئمَّة) في النصوص السابقة عن طائفة من أصحاب القراءات الصحيحة منهم : عاصم بن أبي النجود ، وعلي بن حمزة الكسائي ، وعبد الله ابن عامر ، وروح عن يعقوب بن اسحق الحضرمي[١] .

أما موقف النحويين من هذه القراءة فلابد من إيضاح مسألة قبل بيان هذا الموقف ، فنحن نعلم أنه حين ألف الدكتور أحمد مكي الأنصاري كتابه (سيبويه والقراءات ، دراسة تحليلية معيارية)[٢] عقد مبحثاً لِما أسماه ((قضية المعارضة الخفية للقراءات عند سيبويه))[٣] ، وهذه فكرة صحيحة وطريقة صائبة في تتبع موقف

(١) ينظر : التيسير : ٣٦ ؛ التذكرة : ١٥٣/١ ؛ الكنز : ٢٥٧/١ .

(٢) صدر هذا الكتاب عن دار المعارف – مصر ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

(٣) ينظر : سيبويه والقراءات : ٣٧ .

النحويين من القراءات القرآنية ، فأحيانا لا يُصرِّحُ النحوي بموقفه من القراءات القرآنية ولكنه قد يصوغ من القواعد النحوية ما يتعارض مع هذه القراءات ، وهذا ما نجده هنا في الموقف من تحقيق الهمزتين في (أئمة) .

وأعني بذلك أن النحويين قد لا يشيرون إشارة صريحة إلى موقفهم من قراءةٍ ما ، ولكنهم حين يقعِّدون القواعد يتجاهلون ما قد تتضمنه تلك القراءة من أساليب مخالفة لقواعدهم ، وقد مرَّ بنا كيف أنَّ سيبويه قد أوجب – حين تلتقي الهمزتان في كلمة واحدة – إبدال الثانية وهذا يخالف ما عليه القراءات الصحيحة السالفة ، بل صرَّح في موضع آخر برفضه لهذه اللغة التي تحاكي ما عليه تلك القراءات . قال : ((وزعموا أنَّ ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين وأُناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب ، وهو رديء))[١] .

وممن سار على مذهب المعارضة الخفية لهذه القراءة الصحيحة ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) إذ نجده يقول فيه : ((وإذا التقت همزتان ، وكانت الثانية متحركة بالكسر قلبت الثانية ياءً على اللزوم (أيمَّة) في جمع (إمام) أصله : (أأيمة) ثم ادغمت فقلت (أئمَّة) ثم أُبدلت من الهمزة المكسورة ياءً))[٢] .

ولكن بعض النحويين صرح بمعارضته هذه القراءة وردها ، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي القائل : ((وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : (أئِمَّة) بهمزتين ، فالقول فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه ، ومما يُضعّف الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى فيهما في آدم ، وآدر ، وآخر ، ونحو هذا . فكذلك ينبغي في القياس أن يكون (أيمَّة)... وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في (أإمَّة) أن سيبويه زعم أنَّ ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين وناسٌ معه ، قال سيبويه : وقد يتكلم ببعضه العرب ، وهو رديءٌ))[٣] .

وقال ابن جني : ((فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم : دريئة ودرائئ ، وخطيئة وخطائئ . فشاذ لا يقاس عليه . لاسيما وليست الهمزتان أصلين ، بل الأولى منهما

---

(١) الكتاب : ٤٤٣/٤ .
(٢) الممتع في التصريف : ٣٨٠/١ .
(٣) الحجة : ٣١٥/٢ .

زائدة . وكذلك قراءة أهل الكوفة (أئمة) شاذة عندنا ، والهمزة الأولى ايضاً زائدة))[١] .

وقال في الخصائص : ((ومن شاذ النحو عندنا قراءة الكسائي (أَئِمَّة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمةٍ واحدةٍ إلا أن تكونا عينين . نحو : سَأّال ، وسَأَّار، وجَأَّار))[٢] .

ومن النحويين من ذهب مذهب أقرانه وقعَّد بما يخالف تلك القراءات الصريحة مع معرفة تامة بها ، مثل رضي الدين الاستراباذي الذي قال عن الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة : ((فإن تحركتا قُلبت الثانية وجوباً ، ثم إن كانت الثانية لاماً قُلبت ياءً مطلقة بأي حركة تحركتا ... وإن لم تكن الثانية لاماً فإن كانت مكسورة قُلبت ياءً ايضاً بأي حركة تحركت الأولى بالفتحة نحو : أَيمَّة))[٣] .

والاستراباذي يقعّد هذه القاعدة مع علمه بأنه لم يرد في القراءة ما يوافق مذهب النحاة موافقة تامة . قال : ((ولم يجيء بالقراءة قلب الهمزة الثانية في أَئمَّة ياءً صريحة كما هو الأشهر في مذهب النحاة ، بل لم يأتِ فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية))[٤] ، وقد اشار قبل هذا إلى من حقق الهمزتين من القراء فذكر أنهم أهل الكوفة وابن عامر[٥] .

والمعارضة لتحقيق الهمزتين في (أئمَّة) سواء أكانت خفية أم صريحة فإنها تلتقي عند نتيجة واحدة ، وهو الإعراض عن مثل هذه القراءات المتضمنة لأساليب خارجة على المشهور من قواعد النحاة ، وأنَّ النحاة لم يوسعوا في قواعدهم ما يستوعب هذه القراءات وأساليبها التي رواها وأخذ بها في قراءته من لا يشك في عدالته وفصاحته ، بل إنّنا نجد من المتأخرين من تابع المتقدمين في الحكم بوجوب إبدال الهمزة الثانية حرف علة ، ثمّ حكم بالوقوف عند هذه القراءات وعدم القياس

---

(١) سر صناعة الاعراب : ٨٥/١ .
(٢) الخصائص : ٣٦٦/٢ .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ٥٥/٣-٥٦ .
(٤) شرح الشافية : ٥٩/٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٥٨/٣ .

عليها ، قال ابن هشام – متحدِّثاً عن الهمزتين المجتمعتين في كلمةٍ واحدة – : ((وإن كانتا متحركتين فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياءً مطلقاً ... وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عامرٍ والكوفيين (أئمّة) بالتحقيق فممّا يوقف عنده ولا يتجاوز))[١] .

وبيَّن الدكتور غانم قدوري الحمد : ((أن تحقيق الهمزتين ، سواء كانتا من كلمة واحدة أو من كلمتين مذهبٌ مشهورٌ في قراءة القرآن ، ويكاد الذين قرؤوا بالتحقيق من القراء السبعة أو العشرة يزيدون على الذين قرؤوا بالتسهيل ، ومن ثم فإن المرء ليعجب من جرأة بعض النحويين في تخطئة القراء المحققين أو تضعيف مذهبهم ووصفه بالشذوذ))[٢] .

ويتضح من كلام الدكتور غانم قدوري أنَّ منشأ رفض تحقيق الهمزتين كان بسبب متابعة كلام سيبويه . و ((إنَّ سيبويه حين وصف تحقيق الهمزتين بأنه رديء فإنه كان يعتمد على قلته في السماع عنده ... وهو حين يقرر ذلك فإنه كان يستند إلى ما هو مشهور في البصرة في القراءة القرآنية ، ونطق العرب فيها ، وتابعه نحاة البصرة ومن قلدهم من البغداديين غير ملتفتين إلى رواية غيرهم أو رأيه ... فاستقراء نحاة البصرة لهذه المسألة ناقص كما يبدو))[٣] .

المطلب الثاني

---

[١] أوضح المسالك ٣/ ٣٢٥-٣٢٦ .

(٢) ظواهر لغوية في القراءات القرآنية : ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣ .

موقف النحويين من القراءات الشاذة

لا تكتمل حلقة التفكير والبحث في موقف النحويين من القراءات القرآنية في دراساتهم التطبيقية حتى ينظر في مواقفهم من القراءات الشاذة ، والذي يُسوغ النظر في موقفهم من هذه القراءات أننا رأيناهم يُقرُّون نظرياً أن لا فرق في الاحتجاج بالقراءات بين أن تكون صحيحة أو شاذة ، وهذا يستلزم البحث عن صدق هذه المقولة في دراساتهم التطبيقية ، وسنعرض من هذه المواقف بالقدر الذي يحقق فكرة ما أو يمكننا من تكوين فكرة حول الموضوع .

أولاً- إعمال (إنْ) النافية عمل ليس :

قد تُستعمل (إنْ) للنفي ، فتكون بمعنى (ما) ، وقد اختلف النحويون حول إعمال (إنْ) هذه عمل ليس ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وقد صرَّح سيبويه بأن أداة النفي هذه تكون بمعنى (ما) ، وتصرف الكلام إلى ابتداء مثل إنَّما . أي : أنها لا تعمل عمل ليس ، قال : ((وتكون في معنى ما ، قال الله ﷻ ﴿ إنِ الكافرون إلا في غرور﴾ أي : ما الكافرون إلا في غرور .

وتصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما ، وذلك قولك : ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ . وقال فروة بن مسيك :

وما إنْ طبُّنا جبنٌ ولكن منايانا وَدَولةُ آخرينا))[1] .

ونسب ابن هشام القول بالغاء (إنْ) أي : عدم إعمالها عمل ليس إلى الفراء[2] ، ويبدو أن لهذا التوجه في الحكم بعدم إعمال (إنْ) قد ترك أثره في الموقف مما ورد مخالفاً له في القراءات القرآنية الشاذة .

ولقد نسب علماء القراءات إلى سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ) أنه قرأ قوله تعالى ﴿ ﴾

(١) الكتاب : ٣/١٥٢-١٥٣ .

(٢) ينظر : المغني : ١٩ .

﴿ ﴾[1] . الأعراف : ١٩٤ ، بإعمال (إنْ) النافية عمل ليس ((إن الذين تدعونَ من دون الله عباداً أمثالكم)) ، وهذا فيه مخالفة للقاعدة التي أصلها النحويون ولاسيما سيبويه

ومن أجل هذه المخالفة رجح قسم من النحويين الأصل النحوي على القراءة القرآنية ، ومن هؤلاء ابو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) القائل : ((وحكى أبو حاتم سهل ابن محمد السجستاني أنَّ سعيد بن جبير قرأ (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) ... قال أبو جعفر : وهذه القراءة لا ينبغي أن يُقرأ بها من ثلاث جهات : إحداهما : أنها مخالفة للسواد ، والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) ، فيقول : إنْ زيدٌ منطلق لأن عمل (ما) ضعيف و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها ، والجهة الثالثة أنَّ الكسائي زعم أنَّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها ايجاب ، كما قال ﷻ ﴿ ﴾ . المُلك : ٢٠))[2] .

وضَعَّف هذه القراءة ابن جني أيضاً حين قال : ((وينبغي – والله أعلم – أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما) . فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأَعمل (إنْ) إعمال (ما) ، وفيه ضعف ؛ لأن (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به ، فتجري مجرى ليس في العمل ، ويكون المعنى : إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب ، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون ، فكيف تعبدون ما هو دونكم))[3] .

ثانياً - استعمال ضمائر الفصل بين الحال وصاحبه

(١) جاء في شواذ القراءات لابن خالويه : ((عبادٌ أمثالَكم : سعيد بن جبير)) : ٤٨ ؛ شواذ القراءت للكرماني : ((وعن سعيد بن جبير (إن الذين) بتخفيف النون وكسرها في الوصل وسكون في الوقف ، (تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بالنصب فيهما)) : ٢٠٠ .

(٢) اعراب القرآن : ٨٤/٢-٨٥ .

(٣) المحتسب : ٢٧٠/١ .

ينظم استعمال ضمائر الفصل في الكلام جملة من القواعد الاساسية التي فصلها النحويون في مؤلفاتهم الكثيرة ، ومن تلك القواعد أنَّ ضمائر الفصل لا يسبقها نكرة ، بل يجب أن يكون معرفة أو ما يقوم مقام المعرفة ، ولا يأتي بعدها إلا معرفة أو مضارعها [١] .

وينص الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) على أنَّ جملة القول في وقوع ضمائر الفصل بين معرفتين أو ما شابههما هو القول بأنَّ هذه الضمائر لا تقع إلا بين الشيئيين المتلازمين ((وجملة ذلك ما كان بين الابتداء والخبر))[٢] .

واختلف النحويون حول جواز مجيء ضمائر الفصل بين الحال وصاحبه ؛ فمنعه قسم منهم ؛ لأن الحال وصاحبها ليسا شيئين متلازمين[٣] .

وقد جاء في قراءة بعض السلف ما يخالف هذه القاعدة ، ويظهر فيه جلياً الفصل بالضمائر المسماة ضمائر الفصل بين الحال وصاحبه . وهي قراءة قوله تعالى ﴿ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهَر لكم ﴾ . هود : ٧٨ ، بنصب (أطْهَرَ) .

وهي قراءة منسوبة إلى الحسن البصري (ت ١١٠هـ) ، وعبدالله بن أبي اسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ) ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان [٤] .

وقد أخذ قسم من النحويين بالقاعدة النحوية فخطأ من أجلها هذه القراءة المنسوبة إلى الشواذ ، قال سيبويه : ((وأما أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع ، فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً ، وقال : اجتبى ابن مروان في ذه في اللحن ... وذلك أنه قرأ ﴿ هؤلاءِ بناتي هن أطهَر لكم﴾ بالنصب))[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٩٢/٢ ، ٣٩٥-٣٩٦ .
(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦٧٧/١ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٣٩٦/٢-٣٩٧ ، والنكت : ٦٧٧/١ .
(٤) ينظر : مختصر شواذ القراءات : ٦٠ ؛و المحتسب : ٣٢٥/١ ؛ وشواذ القراءات : ٢٣٧ .
(٥) الكتاب : ٣٩٦/٢-٣٩٧ .

ووجه الشنتمري كلام سيبويه ووضحه قائلا : ((وإنما لحن في قراءته لأنه جعل الفصل بين الحال وما قبلها ، ولا يكون انفصال إلا بين شيئين لا يستغنى عنهما ، وجملة ذلك ما كان بمنزلة الابتداء والخبر))[١] .

وقال الأخفش : ((وقال ﴿ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهرُ لكم ﴾ رفع ، وكان عيسى يقول ﴿ هُنَّ أطهرَ لكم ﴾ وهذا لا يكون ... وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً))[٢] .

وكان كلام المبرد أشدّ وطأة في انكار هذه القراءة وتجريد ابن مروان من العلم بالعربية حين قال : ((وأما قراءة أهل المدينة ﴿ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهَرَ لكم ﴾ فهو لحنٌ فاحشٌ ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية ، وإنما فسد لأنَّ الأول غير محتاج إلى الثاني ، ألا ترى أنك تقول هؤلاء بناتي ، فيستغني الكلام ، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما تجيء بعدها))[٣] .

وعلى الرغم من أنَّ ابن جني يحاول أنْ يوجد لهذه القراءة وجها صحيحاً ، إلا أنه عاد وأكد أنّ هذه القراءة لو حملت على الوجه الذي ذكره سيبويه لكانت خاطئة ، قال : ((ذكر سيبويه هذه القراءة وضعّفها ، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنما قَبُحَ ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جَعَلَ (هُنَّ) فصلاً ، وليست بين أحد الجزئين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك ... فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسدٌ كما قال))[٤] .

وقال أبو البقاء العكبري : ((قوله تعالى (أَطْهَرُ) يقرأ بالنصب ، وهو ضعيف لأن (هُنَّ) لا تعمل في الحال))[٥] .

---

(١) النكت : ٦٧٧/١ .
(٢) معاني القرآن : ٢٢٢ .
(٣) المقتضب : ١٠٥/٤-١٠٦ .
(٤) المحتسب : ٣٢٥/١-٣٢٦ .
(٥) إعراب القراءات الشواذ : ٦٦٨/١ .

ثالثاً - ما جاء في إعمال اسم الفاعل

ذهب النحويون إلى أنَّ اسم الفاعل إذا كان على صيغة جمع المذكر السالم وحُذِفت منه نون الجمع ، لا يعمل فيما بعده النصبَ حين يكون مجرداً من (أل) ورأوا أن لابد –حينئذ – من اضافته إلى ما بعده ، وقد صرّح بذلك سيبويه قائلا : ((ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكاف في موضع النصب ، لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جراً ، ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيداً ؛ لأنها ليست في معنى الذي ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي))[١] ، وبهذا الرأي أخذ النحويون الذين جاءوا بعد سيبويه على نحو ما نجد عند الأخفش[٢] ، وأبي علي الفارسي[٣] ، وابن جني[٤] ، وآخرون[٥] .

وقد جاء في القراءات الشاذة ما يخالف هذا الأصل النحوي مخالفة صريحة ، وذلك في :

قراءة أبي السمال (أو غيره)[٦] قوله تعالى ﴿ غيرُ مُعْجزي اللهَ ﴾ . التوبة: ٣ .

قراءة أبي السمال – أيضاً – قوله تعالى ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ . الصافات : ٣٨ [٧] .

وإذا تتبعنا موقف النحويين من هاتين القراءتين فسنجد أغلبهم قد حكم بتخطئتهما والأخذ بالقاعدة النحوية وترجيحها على ما ورد من ذلك مخالفاً في القراءتين السابقتين .

---

(١) الكتاب : ١٨٧/١ .
(٢) ينظر : معاني القرآن : ٧٠-٧٢ .
(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٣٧٨/٢ .
(٤) ينظر : المحتسب : ٨٠/٢ .
(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري : ٣٠٢/٢ .
(٦) ينظر : المحتسب : ٨٠/٢ .
(٧) المصدر نفسه : ٨١/٢ .

فقد رفض الأخفش هاتين القراءتين قائلاً : ((وزعموا أنَّ عيسى بن عمر كان يجيز :

فألفيتُهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلا قليلاً

كأنه إنما طرح التنوين لغير معاقبة إضافة وهو قبيح إلا في كُلِّ ما كان معناه (اللذين) و (الذين) فحينئذ يطرح منه ما طرح من ذلك ، ولو جاز هذا البيت لقلت (هم ضاربو زيداً) وهذا لا يَحْسُنُ ، وزعموا أنَّ بعض العرب قال ﴿ وأعلموا أنكم غيرُ معجزي اللهَ ﴾ ، وهو أبو السمال وكان فصيحاً ، وقد قُرئ هذا الحرف ﴿ إنكم لذائقوا العذابَ الأليم ﴾ ، وهو في البيت أمثل لأنه أسقط التنوين لاجتماع الساكنين))[١] .

وروي عن ابي علي الفارسي أنه قال في قراءة أبي السمال ﴿ إنكم لذائقوا العذابَ الأليمَ ﴾ : ((إنَّ أبا السمال لَحَنَ ، وقد كان فصيحاً ، وكأنه التبس عليه بقوله :

الحافظو عورةَ العشيرةِ

وذلك إنما جاء فيه الألف واللام))[٢] .

وقال ابن جني في تلحين هاتين القراءتين : ((لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيدٍ عن أبي السمال أو غيره أنه قرأ ﴿ غيرُ معجزي اللهَ ﴾ بالنصب ، فهذا يكاد يكون لحناً ، لأنه ليست معه لام التعريف المشابه للذي ونحوه ... ومثل قراءة من قرأ ﴿ غيرُ معجزي اللهَ ﴾ بالنصب قول سويد :

وَمَسَامِيحُ بما ضُنَّ بهِ حابِسْو الأنْفُسَ عن سوءِ الطَّمَعْ

وقرأ العرب ﴿ إنكم لذائقوا العذابَ الأليمَ ﴾ بالنصب))[٣] .

---

(١) معاني القراءات : ٧٠-٧١ .
(٢) إعراب القراءات الشواذ : ٣٧٨/٢ .
(٣) المحتسب : ٨٠/٢-٨١ .

وقال العكبري – في بيان إعراب ﴿ إنكم لذائقوا العذاب الأليم ﴾ – : ((وقُرِئ شاذاً بالنصب ؛ وهو سهوٌ من قارئِهِ ؛ لأن اسم الفاعل تُحذف منه النون ويُنصب إذا كان فيه الألف واللام))[1] .

وهكذا نجد أن طائفة بارزة من النحويين : الأخفش ، وابي علي الفارسي ، وابن جني ، والعكبري ، وهم من أعمدة النحو في تراثنا اللغوي قد حكموا بخطأ هاتين القراءتين لا لشيء سوى أنها مخالفة للقاعدة النحوية ، ولم يُسَوِّغ الأخذ بها عندهم كون صاحبها فصيحاً كما روى وأكد هؤلاء النحويون أنفسهم .

المبحث الثالث

(١) التبيان : ٣٠٢/٢ .

موقف النحاة من القراءات القرآنية
قراءة نقديّة وتفسيرية

المطلب الأول : قراءة نقدية لموقف النحاة من القراءات القرآنية

الحقيقة الثابتة في الدراسات القرآنية أنَّ القراءات القرآنية نشأت نابعة من رخصة الأحرف السبعة ، التي نزل بها الوحي لمعالجة ما اعترض المجتمع المسلم في العصر النبوي من عقبات تحول بين المسلم وتلاوة النص القرآني ، حين صار المسلم غير القرشي يواجه صعوبة في قراءة النص الكريم النازل بلهجة قريش ؛ إذ يتطلب ذلك هجر لهجته التي نشأ عليها وذلك أمر عسير ليس من السهولة تجاوزه في مرحلة التكوين تلك .

فجاءت رخصة الأحرف السبعة إذاً حلاً للمشكلة التي واجهها كثير من المسلمين غير القرشيين ، غير أن الأخذ بتلك الرخصة قد جرى باشراف الرسول ﷺ وإقراره .

أما من وجهة النظر اللغوية فإن القراءات القرآنية تمثل انعكاساً صادقاً لطبيعة اللهجات العربية في العصر الذي نشأت فيه ، وإنَّ هذا التنوع والتعدد في أداء ألفاظ القرآن الكريم كان يستند في حقيقته – بعد إقراره – إلى التنوع اللهجي الذي كانت تعيشه البيئة العربية إبان نشأة تلك القراءات ، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : ((فإذا علمنا أن قراءات القرآن هي الوثيقة التاريخية التي نطمئن إليها في فقه اللغة الفصحى من جميع نواحيها ، الوثيقة التي تنتقل إلينا بالصورة والصوت معاً ، يتوارثها القراء جيلاً عن جيل ، أدركنا أهمية دراستها بطريقة علمية ، إذ إن هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجلٌ دقيق لِما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية))[1].

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – قراءة أبي عمرو بن العلاء : ٩ .

وحين صارت معرفة تلك القراءات أمراً موكولاً للرواية والاختيار ظهر ما يُعرف عند العلماء بالقراءات الصحيحة والشاذة – تبعاً لِما تتوافر في هذه القراءات أو تلك من المعايير الواجب توافرها في القراءة القرآنية الصحيحة – ويهمنا من وجهة النظر اللغوية أن ننظر في العصر الذي نشأت فيه تلك الاختيارات الصحيحة أو الشاذة وبُعْدِهِ أو قُرْبِهِ من عصور الاحتجاج اللغوية .

إنَّ النظر في العصور التي عاش فيها أصحاب القراءات العشر الصحيحة السالف ذكرها من جهة ، وفي القائمة المهمة التي قدمها الدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه (أبحاث في علوم القرآن) عن أصحاب الاختيارات القرآنية الصحيحة (من غير العشرة) والشاذة[١] ، تكشف عن أنَّ أغلب أصحاب هذه الاختيارات عاشوا في القرون الهجرية الثلاثة الأولى . أي أنَّ أغلبهم عاش في العصور التي كان النحويون فيها ينطلقون إلى أصقاع شبه الجزيرة العربية ، يجمعون فيها مادة تعينهم على تقعيد قواعد العربية وأصولها .

ونظراً لما تمتلكه القراءات القرآنية من تراث أو تاريخ طويل ، وركون إلى عصور الاحتجاج التي يستند إليها اللغويون معياراً في قبول النصوص المختلفة كنا ننتظر منهم إقبالاً واضحاً على هذه المادة اللغوية الثرية ليتخذوها سنداً في بناء قواعدهم وأقيستهم العلمية واحكامهم التي تشمل كل مستويات دراسة الظاهرة اللغوية : الصوتية، والصرفية، والنحوية ، والدلالية .

وهذا الذي كنا ننتظره تشعرنا به نصوصهم النظرية التي سبق لنا روايتها في المبحث الأول من هذا الفصل ، حين رأينا كبار النحويين – ممن ظهر النحو على أيديهم درساً علمياً ناضجاً – يقرون بما لا يدع مجالاً للشك بضرورة الأخذ بهذه القراءات في الدرس النحوي ، بل إن منهم من أقر الاحتجاج بالقراءات حتى لو كانت شاذة ، على نحو ما رأينا في كلام السيوطي : ((وأما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً))[٢] ، أي أننا كنا ننتظر منهم أن يسيروا بالقواعد خلف النصوص القرآنية (القراءات القرآنية) ، وعلى

(١) ينظر : أبحاث في علوم القرآن : ٤٤-٦٠ .
(٢) الاقتراح : ٣٦ .

هُدى استعمالاتها المحتلفة ، وهذا ما يتطلبه الدرس اللغوي الذي ينص على ضرورة أن تسير القواعد خلف النصوص الصحيحة[١] ، ولكننا وجدناهم يُخضعون تلك القراءات صحيحها وشاذها إلى أقيستهم وقواعدهم التي استنبطوها مما وصلت إليه أيديهم من الكلام العربي .

وهذا يعني أنه قد ثبت لدينا أن تطبيقات النحويين قد خالفت تنظيرهم ، وأنَّ ما أصلوه من قواعد للاحتجاج لم نر له تنفيذاً دقيقاً فيما يتصل بموقفهم من نحو القراءات القرآنية .

ولقد شَعَرَ غير واحد من الدارسين المحدثين بالتناقض بين ما أصَّلَه النحويون من قواعد للاحتجاج بالقراءات ودراستهم التطبيقية التي راحوا فيها يؤولون ويرفضون ما خالف اقيستهم ، يقول الاستاذ عباس حسن : ((وهؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون في اجماع رائع أنَّ القرآن أفصح كلام عربي ، وأنه في المكانة العليا من البلاغة ، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحل والتقدير ؟))[٢] .

ويقول الدكتور محمد حسن آل ياسين : ((ونخلص من ذلك أن النحويين حين فتحوا منذ أواسط القرن الثاني باب الطعن على القراءات ، ضيقوا على أنفسهم وعلى الدرس اللغوي ، وكان البصريون منهم هم الذين فتحوا هذا الباب فحرموا الدرس اللغوي مصدراً مهماً من مصادره حين أبعدوا قراءات القرآن واستعمالاتها المختلفة عن مجاله واستساغوا تخطئة هذه القراءات ، ووقعوا في تناقض واضح ؛ لأنهم أجمعوا على أن القراءات (تُؤْثَرُ روايةً ولا تُتَجَاوزُ) ، وأنها صحيحة السند إلى النبي ﷺ وصحابته الأوائل))[٣] .

ويؤكد قضية التناقض هذه الدكتور محمد سالم صالح قائلاً : ((ولقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات إلى وجود تناقض بين الموقف النظري الذي يسلم بالقراءات ويقرر أنها المصدر الاساسي

---

(١) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٣٤٩ .
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٩٣-٩٤ .
(٣) الدراسات اللغوية عند العرب : ٣٥٣ .

للاحتجاج ، وبين الموقف العملي والتطبيقي الذي يختلف تماماً عن ذلك الموقف النظري))[١] .

لقد واجه النحويون بسبب موقفهم هذا من القراءات القرآنية طائفة من صور النقد قديماً وحديثاً ، إذ شَعَرَ كثير من العلماء والدارسين بخطأ المنهج الذي سار عليه قسمٌ من النحويين ولاسيما المتقدمين منهم وهو اخضاع القراءات القرآنية ومادتها اللغوية لمعايير النحاة وضوابطهم التي نشأت – ربما – بصورة مبكرة قبل الاطلاع على المادة اللغوية في هذه القراءات ، وبذلك يكونون قد حرموا أنفسهم من فرصة الاستفادة من هذه الثروة اللغوية الطائلة ، يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : ((والأولى الرّدُّ على النحويين ، فليس قولهم بحجة عند الاجماع ، ومن القراء جماعة من النحويين ، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ، ولو قُدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة ، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة . فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم ، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى ؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله ، ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد ، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت فكان الرجوع إليهم أولى))[٢] .

أما حملة النقد عند المحدثين فقد كانت واضحة في كثير من الدراسات ، يقول الدكتور محمد ضاري حمادي : ((كان مفروضاً فيمن خطأ بعض القراءات وقرّاءها أن يستوعب هذا الأمر ويقف على بصيرة منه ، فلا يطلق لقوانينه المصنوعة العنان لتُخضع القرآن لمقاييسها المحدودة تلك التي وجدت أساساً لخدمته وصيانته أن تعبث به يد من التحريف والتأويل ، فإذا بها قوانين صارمة ومسلك مقلوب توجَّه إلى أكثر من نص من القرآن))[٣] .

ويقول الدكتور سعيد جاسم الزبيدي : ((إنَّ تعدد القراءات واختلافها تيسير للناس في قراءة القرآن ... وعلى هذا تكون دراسة القراءات ووجوهها منطلقاً إلى

---

(١) أصول النحو : ١٧١ .

(٢) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم : للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ٢٧/١ .

(٣) الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٢٨٩ .

تيسير النحو وإعادة النظر في اصوله وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه لما أُحيطت تلك القراءات بالضبط والتدقيق ... إلا أنّ هذا لم يمنع النحاة من أن يقفوا من القراءات موقفاً مخالفاً لهذا ، فلم يتخذوها أصلاً يبنون عليها قواعدهم ، بل اعتمدوا طائفة وتأولوا لطائفة ثانية وجوها تتفق ومذاهبهم في العربية ، وحكموا القياس في طائفة ثالثة فما خرج منها عليه شذوذه))[1] .

لكن ماذا يعني الإعراض عن (القراءات القرآنية) في بناء القواعد النحوية وإثراء هذه القواعد والتوسع فيها من وجهة (قواعد التفكير العلمي) ؟ ، وذلك أنَّ هذه الدراسة معقودة لبيان هل في النحو العربي ما يسبب اشكالاً أو تقاطعاً مع قواعد التفكير العلمي ولاسيما من خلال العلاقة بين القاعدة النحوية والنص القرآني ؟

لقد كانت إحدى خصائص التفكير العلمي التي عرضناها في المقدمة وبيناها هي التراكمية ، ولاحظنا في حينها أن طبيعة العِلم قائمة على أساس توسعه وامتداده ليشمل ظواهر جديدة يكون في مقدرته دراستها بمرور الوقت بعد أن لم تكن موجودة قبل في نطاق بحثه ، وهذه الطريقة في التراكم تسمى بالأُفقية ، أو (التراكم الأفقي) ، وهذا التراكم ليس مزية إن شاء العِلم أخذ بها وإن شاء أعرض عنها فجمد على ظواهر محدودة لا يتجاوزها يدرسها ويعيد دراستها على مرِّ العصور ، بل هي خصيصة من خصائصه وقاعدة رئيسة من قواعده ، فهل كان النحو العربي علماً أخذ بالتراكم الأفقي في مسيرته الطويلة أم أعرض عنها ؟

أحسبُ أنَّ القارئ يذكر أننا تحدثنا في المقدمة عن أن النشأة الطبيعية لأي علم من العلوم لابد أن تكون بدراسة ظواهر محدودة في بادئ الأمر ثم يتوسع العلم بدراسة ظواهر جديدة وبحثها بعد أن لم تكن مدروسة فيه من قبل ، وهذا الأمر ينطبق على النحو العربي الذي نشأ متتبعاً لظواهر محدودة في الكلام العربي ثم انتهى إلى صورته الموجودة الآن في بطون الكتب ، وهذا مثالٌ واضحٌ على (التراكم الأفقي) في هذا الدرس اللغوي .

---

(١) القياس في النحو العربي : ٨١ .

ولكن ماذا يحدث حين ننظر في العلاقة القائمة بين هذا الدرس من جهة والقرءات القرآنية من جهة أخرى ، وفي حدود ما استعرضناه في المبحث السابق على أقل تقدير .

إن النتيجة الرئيسة التي سيخلص إليها من يحاول الاجابة عن هذا السؤال هي أن الدرس النحوي قد توقف في مرحلة ما من مراحل حياته الطويلة عن قبول دراسة الجديد من الظواهر اللغوية ، ولاسيما تلك التي تتضمنها القراءات القرآنية المخالفة لقواعد النحاة واقيستهم الثابتة ، ويمكن استعراض المسائل التي تشير إلى هذا التوقف عن قبول البحث في الظواهر اللغوية الجديدة وفي حدود ما سبق أن درسناه في المبحث الثاني على صورة نقاط مختصرة ، كالآتي :

١-تسكين حركات الإعراب في الوصل كما رأينا في قراءة أبي عمرو بن العلاء (يأمُرْكم) وغيرها ، وقراءة حمزة (مكر السّيءْ) .

٢-تسكين لام الأمر بعد ثم .

٣-الفصل بين المضاف (المصدر) والمضاف إليه بمفعول المصدر .

٤-العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

٥-التقاء الهمزتين في كلمة واحدة (أئمة) .

٦-إعمال (إنْ) العاملة عمل (ليس) .

٧-استعمال ضمائر الفصل بين الحال وصاحبه .

٨-إعمال اسم الفاعل المجرد من (ألْ) والمحذوفة منه نون الجمع – إذا كان على صيغة جمع المذكر السالم .

وهذه قائمة مختصرة لم أزد على ما عرضته سابقاً ، ولو أنّ دراسة متخصصة قامت واستقرأت لنا وجوه القراءات القرآنية التي رفضها النحاة واللغويون العرب وبمستويات اللغة المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لكانت القائمة أطول ، ولبان لنا مقدار الظواهر اللغوية التي رفضها النحاة ولم يُدخلوها إلى منظومة اللغة

العربية ، وهذا كله يعني من وجهة نظر التفكير العلمي أنَّ النحو العربي في هذا الجانب (وهو استبعاد الوجوه اللغوية الموجودة في داخل القراءات المخالفة لقواعد النحاة) قد خالف هذا التفكير في خصيصة رئيسة فيه وهي خصيصة (التراكم الأفقي) حين توقف هذا العلم عن قبول ظواهر لغوية جديدة تزيد في كَمِّ المسائل المدروسة فيه ، وتبحث في قضايا لغوية لم تكن قد بُحثت من قبل .

وعلى الرغم من أني أقول هذه الفكرة لكني اشعر أن قضية (التراكم الأفقي في النحو العربي) بها حاجة إلى تفصيل أكثر ودراسة مستفيضة ذلك أن هذا الدرس قد ظهر فيه إبان نشأته وما تلاها من عصور ما يشير إشارة صريحة إلى ظهور خصيصة التراكم الأفقي ، ولكن ما لبث أن توقف هذا التراكم وقد رأينا ذلك جلياً في هذا الفصل من خلال تعامل النحاة مع مصدر من مصادر الاحتجاج وهو (القراءات القرآنية) ، ولكن متى حدث هذا التوقف ؟ ومتى تباطأ نمو النحو العربي واكتسابه للظواهر اللغوية الجديدة ؟ وما الموقف من الظواهر اللغوية الخارجة على معايير النحاة التي تحتويها مصادر الاحتجاج الأخرى ؟ هذا فضلاً عن الاجابة عن التساؤل المهم وهو ما مقدار هذه الظواهر اللغوية الخارجة على مقاييس النحاة سواء تلك التي تظهر في القراءات القرآنية أم في غيرها من مصادر بناء القاعدة النحوية شعراً ونثراً ؟ وغير ذلك من أسئلة لا تملك هذه الدراسة الموجزة الآن الفرصة المناسبة للاجابة عنها ، وأرجو أن تتاح الفرصة في قابل الأيام للاجابة بطريقة علمية مفصلة عن هذا الموضوع الذي أراه حيوياً للكشف عن الصورة المتكاملة للعلاقة بين التفكير العلمي ودرسنا النحوي المتميز .

المطلب الثاني : محاولة في تفسير موقف النحاة من القراءات القرآنية

لا تكتمل للبحث العلمي صورته الناضجة حتى يُقدَّمَ تفسيرٌ للظواهر التي تقع تحت نطاق دراسته ، وحتى يقدم العلل والأسباب التي تقف وراء المسائل المدروسة .

ولقد استقر عندنا فيما سبق أنَّ الدرس النحوي قد أعرض عن القراءات القرآنية ولاسيما عند المتقدمين ، وأنهم بصنيعهم هذا قد خالفوا ما سبق أن أصلوه من قواعد للاحتجاج بهذه القراءات ، والتفكير يتجه الآن نحو البحث عن الأسباب التي من أجلها ظهر هذا الاعراض عن القراءات المخالفة لقواعد النحويين .

وأفترض أنَّ الذي دفع النحويين إلى تبني فكرة رفض القراءات القرآنية المخالفة لقواعدهم هو الظهور المبكر للقواعد النحوية المعيارية ، ففي الوقت الذي كان يفترض فيه أن تتجه الجهود نحو استقراء مساحة واسعة من الكلم العربي بغية استخراج القواعد اللغوية المستندة إلى تلك المساحة الكبيرة ظهرت القواعد النحوية مبكراً ، وتحولت إلى أداةٍ لمحاكمة النصوص التي تخالفها وتناقض مضامينها .

ويبدو أن الذي أنشأ هذا الظهور المبكر للقواعد النحوية هو غَلَبَةُ الروح التعليمية في النحو العربي ، يقول الدكتور عبد الحميد الشلقاني متحدثاً عن سبب إقبال الدارسين على القياس : ((ومن الدوافع التي وجهت أصحاب القياس إلى وجهتهم هذه فيما اعتقد أنَّ كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب ، فكانت مسألة القياس ووضع اللغة تحت كليات عامة أسهل بكثير من محاولة الاحاطة باللغة وحصر ما يمكن حصره منها عن طريق السماع))[١] .

ويقول الدكتور محمد حسين آل ياسين : ((ويبدو أنَّ إقبال الدارسين على القياس وكثرة اصطناعهم إياه في دراسة اللغة يعود إلى سبب تعليمي))[٢] .

ثم يورد كلام الدكتور الشلقاني المذكور آنفاً ، ويعلق عليه قائلاً : ((وما ذهب إليه الدكتور الشلقاني صحيح إلى حدٍ بعيد ، ولعل قوله يفسر لنا أيضاً ميل البصريين أكثر من الكوفيين إلى اصطناع القياس حتى عُد من سمات منهجهم في دراسة اللغة ، ذلك أن طلاب اللغة من غير العرب في البصرة يُربي عددهم كثيراً على أمثالهم في الكوفة))[٣] .

فالذي يبدو أن فكرة (الغرض التعليمي) من دراسة النحو العربي قد عجلت – في تاريخ هذا العلم – وضع القواعد والمقاييس التي يلتجئ إليها المتكلم ليجعل من

---

(١) رواية اللغة ٣١٩ .
(٢) الدراسات اللغوية عند العرب : ٣٤٥ .
(٣) الدراسات اللغوية عند العرب ٣٤٥ .

كلامه موافقاً لكلام العرب وجارياً على ما توصل إليه من قواعد هذا الكلام ، ولكن سرعان ما اكتشف غير واحد من العلماء السابقين أن كثيراً من القراءات القرآنية تتقاطع مع قسم من القواعد التي توصلوا إليها فما كان منهم – والروح التعليمية تدفعهم – إلا أن حَكَّمُوا القياسَ ، وأخذوا بالقواعد التي ثبتت عندهم ورجحوها على تلك القراءات مهما كانت درجة صحتها .

وفكرة أن النظرة المعيارية بدأت في النحو العربي منذ عصر مبكر فكرة يؤكدها عدد من الدارسين ، يقول الدكتور محمد سالم : ((فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية ، ولكن النظرة المعيارية تحكمت في النحو العربي منذ وقت مبكر فأصبحت القواعد هي التي تتحكم في النصوص لا العكس والسبب في قبول أو رفض بعض النصوص هو مدى موافقتها للقواعد))[1] ، والنظرة المعيارية لا تنشأ إلا في جوٍّ تسود فيه الروح التعليمية بين جيل الدارسين لهذا العلم أو ذاك .

وسيادة الروح التعليمية قد لا تفسر سبب الاعراض عن القراءات القرآنية (المخالفة) فحسب ، ولكنه قد يصلح لتفسير البُعد عن النصوص المسموعة الأخرى لو أُتيح لدراسةٍ ما إثباتُ ذلك .

وهناك قضية وردت إلى خاطري وأنا أقرأ نصوص النحويين المتقدمين التي يخطئون فيها قسماً من القراءات الصحيحة ، وقد تصلح هذه القضية لتفسير ظاهرة تخطئة القراءات القرآنية عند قسم من النحويين ، وإن لم يكن ذلك على نطاقٍ واسع .

فنحن نعلم أنَّ معظم القراء العشرة – مثلاً – عاشوا واختاروا قراءاتهم الخاصة بهم قبل أن يظهر أول كتاب في النحو العربي وهو كتاب سيبويه ، وهذا يعني أنَّ من البدهي أن يكون سيبويه ومن جاء بعده على علم مفصل بهذه القراءات التي ظهرت هي وأصحابها قبلهم بزمن ليس بالقليل ، ولكن ماذا يعني لنا أنَّ قراءةً مثل ﴿ ﴾ . آل عمـــران : ٧٥ ، بتسكين هاء (يُؤَدِّهْ) في الوصل ، وهي قراءة منسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء وأبي بكر والمفضل عن عاصم وحمزة بن حبيب الزيات ، والأعمش من غير العشرة ، في حين أنَّ الفراء الذي حمل هذه القراءة ومثلها على وجهين وأنكر أحدهما ولم ينسب

(١) أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري : ١٥٥ .

هذه القراءة وما شابهها سوى للأعمش وعاصم دون أبي عمرو وحمزة ، ودون أن يُشير إلى رواية حفص عن عاصم ، أكان الفراء يجهل النسبة الدقيقة لمثل هذه القراءة إلى أصحابها الموثوقين الآخرين فجرأه ذلك على ردها ؟

وماذا يعني لنا أيضاً قراءة مثل ﴿ ثمَّ لْيِقْطَعْ ﴾ الحج : ١٥ ، و ﴿ ثم لْيقضوا ﴾ . الحج : ٢٩ ، بتسكين لام الأمر بعد ثم ، وهاتان القراءتان منسوبتان إلى طائفة كبيرة من القراء العشرة ، وهم : عاصم ، وحمزة ، وعلي بن حمزة الكسائي ، وابن كثير ، وخلف ، وابو جعفر ، ونافع من طريقي قالون وإسماعيل ، ويعقوب من طريق روح ، في حين أن المبرد الذي لحن هذه القراءة لم ينسبها سوى ليعقوب بن اسحاق الحضرمي ، وكأنه لم يكن على علم بمن قرأ هذه بذلك من القراء العشرة .

وكذلك نجد ابن جني قد نسب هذه القراءة أو هاتين القراءتين إلى أهل الكوفة وحدهم ، في حين أنها قد ثبتت عن : ابن كثير المكي ، ويعقوب البصري من طريق روح ، وأبي جعفر المدني ، ونافع المدني من طريق قالون وإسماعيل بن جعفر .

إنّ القول بجهل النحوي بمصدر القراءة التي يلحنها أو يرفضها فْرضٌ قائم ، ووسيلة قد تصلح – إذا ثبت أنها ظاهرة عامة غير خافية – لتفسير تخطئة القراءات القرآنية التي تبدو مخالفتها للأصول والقواعد النحوية المستقرة في التراث النحوي .

ولقد وجدت من المحدثين من ذهب هذا المذهب في تفسير ظاهرة تخطئة القراءات أو وضع القواعد النحوية المتعارضة مع القراءات الصحيحة وعند سيبويه خاصة ، إذ حمل ذلك على عدم معرفة سيبويه بهذه القراءات ، يقول الدكتور محمد سالم محيسن : ((أخلص من هذا إلى أن سيبويه لعدم معرفته بقراءات القرآن الكريم ورواياته المتعددة وضع بعض قواعده التي جاءت متعارضة مع قراءات القرآن الكريم وبخاصة القراءات الصحيحة المتواترة .

من هنا يمكنني أن أقرر أن ذلك كان السبب في نشأة الخلاف بين القراء والنحاة وبذلك يُعتبر (سيبويه) هو المسؤول عن فتح هذا الباب – وإن كان بغير قصد – الذي اتسع خرقه وجرَّ على المسلمين الكثير من الجدل والخلاف . وكان ينبغي على العلماء الذين أتوا بعد (سيبويه) ألا يقعوا فيما وقع هو فيه وأن يردوا الأمور إلى نصابها ، لأن العربية هي التي ينبغي أن تتبع (القرآن) لأن (القرآن)

تنزيل من حكيم حميد ، وهو قرآن عربي غير ذي عِوج ، ومسموع من أفصح العرب وهو نبينا محمد ﷺ ومن صحابته من بعده))[1] .

وخلاصة الأمر الذي استقر بين أيدينا الآن من فرضيات تحاول تفسير اقدام النحويين على تخطئة القراءات القرآنية فسببوا بذلك توقفاً في نمو النحو العربي وقلة في تراكمه الأفقي ففارقوا بذلك خصيصة مهمة من خصائص التفكير العلمي ، أقول إن سبب ذلك كان ثلاثة اشياء.

١-سيادة الروح التعليمية في الدرس النحوي منذ عصر مبكر ، وما تخلفه هذه الروح من تغليب القياس على السماع .

٢-جهل قسم من النحويين بمصادر القراءة القرآنية التي يخطئها .

ولابد من القول إن هذين السببين اللذين يفسران فيما نرى سبب ظهور تخطئة القراءات في الدرس النحوي ما زالا في حدود الافتراض ، ولابد أن تقوم دراسةٌ تبحث في أسباب هذه الظاهرة وتقدم التفسير العلمي المتكامل لها المستند إلى قراءة متعمقة للتراث النحوي وتأريخه .

خاتمة البحث ونتائجه

قد لا يكون البحث في موقف النحويين من القراءات القرآنية جديداً في الدرس اللغوي الحديث ، ولكنَّ الجدَّة التي سعى هذا البحث في سبيل تثبيتها هي قراءة ذلك الموقف في ضوء قواعد التفكير العلمي ولاسيما خصيصة ((التراكميّة)) التي تُعدُّ واحدة من أبرز سمات هذا اللون من التفكير .

أمّا أبرز هذه نتائج هذه الدراسة ، فهي :

(١) الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية : ٣٠-٣١ .

١- يؤكد البحث بادئ ذي بدءٍ أنَّ (التراكمية) التي تعني الاطراد في تتبع ظواهر علمية جديدة ودراستها ، بنوعيها : الأفقي والعمودي ، قد ظهرت آثارها في النحو العربي ، وهذا يعني أنَّ سمة التفكير العلمي قد وجدت في هذا الدرس على نحو واضح .

٢- ولكنَّ التعمق في تحليل نظريات الدرس النحوي ، والنظر في أساليب التقعيد عند النحاة يبينان أنَّ ثمَّة مفارقة لأسس التفكير العلمي قد ظهرت في الدرس النحوي ، أمّا الأسس التي فارقتها بعض جوانب الدرس النحوي فقد كانت التراكمية ، وأمّا مواضع الدرس النحوي التي فارقت هذه التراكمية فقد كانت في موقف النحويين من القراءات القرآنية

٣-أثبت النظر في المقولات النظرية للنحويين ومباحث أصول النحو عندهم أنَّ القراءات القرآنية سواءٌ أكانت صحيحة أم شاذّة فقد كانت أصلاً من أصول السماع عند النحويين ومصدراً من مصادر الاحتجاج الرئيسة في درسهم اللغوي وتقعيدهم للظواهر اللغوية المختلفة .

ولكنَّ ذلك كما قلنا هو في موقفهم النظري من هذه القراءات .

٤- ولكنَّ البحث في نصوص النحويين التقعيدية ودراساتهم التطبيقية بيَّن أنَّ النحويين قد خالفوا في ذلك ما سبق أن أصَّلوه ، وراحوا يغلِّبون قواعدهم النحوية وأساليبهم المعيارية في كثير من المواضع على القراءات التي خالفت أصولهم النحوية ولم يكن ثمة فرق عندهم بين قراءة صحيحة وأخرى شاذّة .

٥- وقد وسمنا هذا المنهج بأنَّ فيه تناقضاً واضحاً بين (المقولات النظرية) و (الدراسات التطبيقية) عند النحويين ، وكانت سمة الانسجام تقتضي المطابقة بين المنحيين هذين كما هو معروف .

ولكنَّ الأكثر بروزاً في مفارقة (التفكير العلمي) هنا هو أنَّ صنيع النحويين في الإعراض عن القراءات القرآنية التي رأوها مخالفة لأصولهم النحوية قد خالفت سمة (التراكمية) في التفكير العلمي .

٦- وحين بحثنا عن تفسير لهذا الذي ظهر عند النحويين من تناقض في التعامل مع القراءات القرآنية بين (التنظير) و (التطبيق) وجدنا أنَّ الروح التعليمية التي ظهرت مبكراً في الدراسة النحوية وكذلك التفكير المعياري الذي كان له أثر في تكوين منهج البحث عن النحويين فضلاً عن جهل قسم من النحويين – ولا سيما

المتقدمين منهم – ببعض مصادر القراءة القرآنية التي يعرض عنها قدكان ، وجدنا أنَّ ذلك كلَّهُ كان له الأثر المرجَّح لابتعاد النحويين عن مجموعة من القراءات القرآنية المخالفة لمقاييسهم النحوية وقواعدهم المعيارية ، وبذلك حُرِم الدرس النحوي من إدخال مجموعة جديدة من الظواهر اللغوية والمسائل النحوية في منظومته العلمية والتعليمية فكان ذلك مخالفة لقاعدة من قواعد التفكير العلمي وهي التراكمية .

مصادر البحث ومراجعه

١. الإبانة عن معاني القراءات، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر . القاهرة، د. ت.

٢. أبحاث في العربية الفصحى، للدكتور غانم قدوري الحمد، ط (١)، دار عمار . عمان . الأردن، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

٣. أبحاث في علوم القرآن ، للدكتور غانم قدوري الحمد ، ط(١) دار عمار – الأردن ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .

٤. اتحاف الأمجاد في ما يصحُّ به الاستشهاد ، للسيد محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م .

٥. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي . أبو عمرو بن العلاء، للدكتور عبد الصبور شاهين، ط(١)، مكتبة الخانجي . القاهرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م.

٦. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالرزاق السعدي ، ط(١) دار الأنبار – العراق ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

٧. الأصول . دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد، ١٩٨٨م.

٨. أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري ، للدكتور محمد سالم صالح ، ط(١) دار السلام – القاهرة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٩. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط(١)، مؤسسة الرسالة . بيروت، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

١٠. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط(٢)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

١١. إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، ط(١) عالم الكتب – بيروت ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

١٢. الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تقديم وضبط وتصحيح: الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، ط(١)، جروس برس، ١٩٨٨م.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تقديم: حسن حمد ، ط(١)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط(٦) دار الندوة الجديدة – بيروت ١٩٦٦م .

١٥. البحر المحيط في التفسير ، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) طبع بعناية : الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر للطباعة – بيروت ١٤٢٥هـ/١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

١٦. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث . القاهرة، د. ت.

١٧. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين ، ط(٢) دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠١٠م .

١٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن إسماعيل بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط(٢)، مؤسسة الرسالة . بيروت، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.

١٩. التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط(١)، مطبعة الزهراء . القاهرة، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

٢٠. التفكير العلمي ، للدكتور فؤاد زكريا ،ط(٣) المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب – الكويت ١٩٨٨ م .

٢١. التفكير العلمي في النحو العربي ، للدكتور حسن خميس الملخ ، ط(١) دار الشروق – عمان / الأردن ٢٠٠٢م .

٢٢. التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط(٢)، عالم الكتب . بيروت، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.

٢٣. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، ط(١)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

٢٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق : أحمد عبدالرزاق البكري وآخرين ، ط(١) دار السلام – القاهرة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م .

٢٥. الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

٢٦. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، وضع هوامشه: كامل مصطفى الهنداوي، ط(١)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.

٢٧. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، للدكتور محمد ضاري حمادي ، ط(١) مؤسسة المطبوعات العربية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٢٨. الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، ط(١) مؤسسة الوحدة للنشر – الكويت ١٩٧٧م .

٢٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة

٣٠. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط(٢)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.

٣١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة .

٣٢. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، للدكتور محمد حسن آل ياسين ، ط(١) دار مكتبة الحياة – بيروت ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٣٣. رواية اللغة ، للدكتور عبدالحميد الشلقاني ، دار المعارف – مصر ، د.ت.

٣٤. سبك المنظوم وفكُّ المختوم ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عدنان محمد سلمان والأستاذ فاخر جبر مطر ، ط(١) دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٣٥. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه: أحمد رشدي شحاتة، ط(٢)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

٣٦. سيبويه والقراءات – دراسة تحليلية معيارية ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف – مصر ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٣٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبدالله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط(١٤) مطبعة السعادة – مصر ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

٣٨. شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية، انتشارات مرتضوي . إيران.

٣٩. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، د. ت.

٤٠. شواذ القراءات، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: الدكتور شمران العجلي، ط(١)، مؤسسة البلاغ . بيروت، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

٤١. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر . بيروت، ١٣٨٢هـ . ١٩٦٣م.

٤٢. صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار الجيل – بيروت د.ت .

٤٣. ضرائر الشعر ، لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، وضع حواشيه : خليل عمران المنصور ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٤٤. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط(٢) دار المعارف – مصر د.ت .

٤٥. ظواهر لغوية في القراءات القرآنية للدكتور غانم قدوري الحمد ، ط(١) دار عمار – الأردن ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٤٦. فصول في التفكير الموضوعي (كتاب نشرت منه فصول في موقع : منتديات طلبة الجامعة العربية المفتوحة www.aoua.com) .

٤٧. القراءات القرآنية وأثرها وأثرها في الدراسات النحوية ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، ط(٣) مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٤٨. القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، ط(١) دار الشروق – عمان / الأردن ١٩٩٧م .

٤٩. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي . القاهرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

٥٠. الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ، للدكتور محمد سالم محيسن ط(١) دار الجيل – بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

٥١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، ضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، مكتبة مصر/ القاهرة، د. ت.

٥٢. الكنز في القراءات العشر ، لعبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي (ت ٧٤٠هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور خالد أحمد المشهداني ط(١) مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٥٣. اللغة والنحو بين القديم والحديث ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف – مصر ، د.ت .

٥٤. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د. مكان، د. ت.

٥٥. مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط(١) المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٥٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل . بيروت، د. ت.

٥٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . مصر، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.

٥٨. معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، قدم له ووضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٥٩. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، د. مكان، د. ت.

٦٠. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث . القاهرة، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.

٦١. معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٦٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط(٢)، دار الفكر، ١٩٦٩م.

٦٣. مقالة الدكتور أيمن الجندي التي لخَّص فيها كتاب الدكتور فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، والمنشورة على الشبكة الدولية في موقع : منتديات القصة العربية **www.arabstory.net** .

٦٤. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .

٦٥. الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط(١) ، حلب ١٩٧٠هـ .

٦٦. مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق ، ليحيى إسماعيل نبهان

٦٧. من تأريخ النحو ، للأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر – بيروت ١٩٧٨م .

٦٨. المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح بن جني، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط(١)، دار الكتب العلمية . بيروت، ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م.

٦٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط(٣) مكتبة المنار – الزرقاء / الأردن ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٧٠. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الفكر، د. ت.

٧١. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط(١)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . الكويت، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.